



الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب في مواجهتها

تأليف

الأستاذ الدكتور

جلال الشافعي

أستاذ المحاسبة الضريبية

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

٢٠٠٩

الأزمة المالية العالمية

ودور الضرائب في مواجهتها

تأليف

دكتور / جلال الشافعى

أستاذ المحاسبة الضريبية

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ،
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا
وَأَرْحَمْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة (الآية رقم ٢٨٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب في مواجهتها

● مقدمة :

بدأت الأزمة المالية العالمية منذ منتصف سنة ٢٠٠٧ ، عندما زادت الولايات المتحدة الأمريكية في ضخ الكثير من الأموال في القطاعات المختلفة ، وبصفة خاصة القطاع العقاري ، لشراء عقارات بضمان الرهن العقاري ، دون إجراء دراسات جدوى دقيقة ، عن مدى قدرة المقترضين المالية على سداد قيمة أقساط هذه القروض ، وما إذا كانت تستخدم في الأغراض المخصصة لها ، حيث ترتب على ذلك عجز الكثير من المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم نحو سداد قيمة أقساط القروض المستحقة عليهم ، والتي حصلوا عليها بضمان رهونات العقارية، مما خلق جوا من الهلع والخوف ، ومن ثم تعرضهم للخطر لإضطرارهم إخلاء مساكنهم التي إشتروها بضمان رهنها للبنوك .

كما أدى هذا الوضع بالإضافة إلى الفوائد المتدنية على القروض العقارية إلى إيجاد سوق نشطة للعقارات وزاد الطلب عليها ،

مما ترتب عليه إرتفاع قيمتها ، وتحولها إلى أصول مرهونة ، وبالتالي اضطرت البنوك اللجوء إلى إصدار سندات في مقابل رهونها العقارية ، وبيعها إلى مستثمرين عالميين ، الذين قاموا بدورهم بإعادة بيعها مرة أخرى أو رهنها لدى صناديق الإستثمار وبذلك تراكمت الأخطاء ، ويعد هذا أهم الأسباب لما يعانيه الإقتصاد الأمريكى ، وقد تسبب ذلك إلى إلحاق الضرر بالكثير من الشركات والبنوك .

ولا جدال أن هذه الأزمة العالمية التى اجتاحت أكبر دولة فى العالم سيكون لها تأثير على كافة دول العالم ومنها مصر ، وذلك فى ظل الإنفتاح الكبير لدول العالم على بعضها البعض ، وتشابكها سياسيا وماليا وإقتصاديا تحت مظلة العولمة ، فقد حققت العديد من الصناديق والبنوك وشركات التأمين بعض الخسائر ، حيث تقوم هذه المؤسسات بتوظيف جزء من ودائعها فى إستثمارات فى الأسواق المالية العالمية ، وبدأت بعض تلك المؤسسات تطلب من بنوكها المركزية التدخل لضخ بعض السيولة فى القطاع المصرفى لمواجهة الطلب الكبير على المسحوبات التى فرضت نفسها نتيجة للذعر الإقتصادى من تطور الأزمة .

وبالطبع فإن مصر ليست بعيدة عن مسرح هذه الأحداث ، وإن كان تأثير هذه الأزمة على مصر ليس بالحجم الكبير ، نظرا لأن حجم التعامل الإقتصادى المصرى وإرتباطه بالإقتصاد الأمريكى قليل نسبيا ، وليس بالحجم المخيف لعدم وجود الكثير من الشركات المالية

المصرية الضخمة التي لها إرتباط وثيق بالإقتصاد الأمريكى ، وأن إستثمارات البنوك المصرية فى الخارج ليست كبيرة بالدرجة التى تؤدى إلى تأثير الإقتصاد المصرى وحدوث أزمة كبيرة.

إلا أنه بطبيعة الحال فإن هناك آثارا عديدة على إقتصاديات دول العالم النامية نتيجة لهذه الأزمة الأمريكية ، إذ أنه عندما يحدث ركود فى الإقتصاد الأمريكى يقل الطلب على السلع والإستيراد من دول العالم النامية بما فيها مصر ، وبالتالي فإنه سوف تتأثر الصادرات المصرية.

كما أنه من تداعيات هذه الأزمة الأمريكية فإنه من المتوقع أن تسحب الشركات الأمريكية العملاقة جانبا من إستثماراتها الخارجية فى الدول المختلفة ، وذلك لتعويض خسائرها فى الداخل ، وهو ما قد يؤثر على إقتصاديات هذه الدول التى تستثمر فيها الشركات الأمريكية ، بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تشهد خروجاً لبعض الإستثمارات الأمريكية من البورصات والأسواق الخارجية ، وهو ما يعنى كذلك تأثير الأزمة على بعض الدول ومنها مصر .

ولمواجهة هذه الأزمة المالية العالمية فى مصر فإن الأمر

يتطلب مايلى :

- زيادة الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره .
- تنمية الصادرات .

• تشجيع الإستثمار .

ونظراً لأن الضرائب يمكن أن تقوم بدور بارز وملموح في تحقيق هذه المتطلبات ، فقد رأيت توضيح دور الضرائب في هذا الشأن من خلال ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الأزمة المالية العالمية : أسبابها ونتائجها والجهود التي بذلت لتجاوزها .

الفصل الثاني : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصري ، ووسائل مواجهتها .

الفصل الثالث : دور الضرائب في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية في مصر .

الفصل الأول

الأزمة المالية العالمية

أسبابها ونتائجها والجهود التي بذلت لتجاوزها

١-١ : الأزمة المالية العالمية وأسبابها :

ولدت الأزمة المالية العالمية نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية^(١) فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والإقتراض ، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يمتلك منزله ، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار ، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة.

حيث يشتري المواطن منزله بالدين مقابل رهن هذا العقار ، ثم ترتفع قيمة العقار ، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة إرتفاع سعر العقار ، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ، ومن هنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة ، لأنها رهونات من الدرجة الثانية ، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا إنخفضت قيمة العقارات ، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة ،

(١) دكتور / حازم الببلاوى : "الأزمة المالية الحالية ، محاولة للفهم" ، شبكة الإنترنت

بل إستخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل ، وبالتالي للتوسع فى الإقراض .

فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية ، فإنه يلجأ إلى إستخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية " لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة ، وهو ما يطلق عليه التوريق Securitization ، فكان البنك لم يكتف بالإقراض الأولى بضمان هذه العقارات .

بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للإقراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية ، وهكذا فإن العقار الواحد يعطى مالكه الحق فى الإقراض من البنك ، ولكن البنك يعيد إستخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر ، للإقراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى .

وهذه هى المشتقات المالية ، وتستمر العملية فى موجة بعد موجة ، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى ، وهكذا أدى تركيز الإقراض فى قطاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر ، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة .

ويأتى العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو إنعدام الرقابة أو الإشراف الكافى على المؤسسات المالية الوسيطة . حقا تخضع البنوك التجارية فى معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية .

ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الإستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية ، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد تكاثفت هذه العناصر على خلق هذه الأزمة المالية ، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية ، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو "الثقة" ، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها - زيادة الإقتراض ، وتركيز المخاطر ، ونقص الرقابة والإشراف - كافية لإحداث أزمة عميقة .

فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد ، ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول ، فجميع المؤسسات المالية - وبلا إستثناء - تتعامل مع بعضها البعض ، وأى مشكلة عويصة تصيب إحدى هذه المؤسسات ، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي "العولمة" .

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم ، وقد بدأت الأزمة المالية الحالية في الإنطلاق فور إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي : "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي ، وهذه

كانت بداية رمزية خطيرة ، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ ، وتعد من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية ، التي تأسست في القرن التاسع عشر .

وترجع أسباب هذه الأزمة الراهنة إلى أنه خلال العولمة النيوليبرالية ، التي بدأت في سبعينات القرن العشرين ، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، بعملية " لا تصنيع " أو نزع التصنيع، إنتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الإعتماد على الأسواق المحلية - القومية، إلى الشكل المتعولم الحالى من العولمة ، عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهما .

وترافق ذلك مع " تحرير " أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها ، مما أدى إلى هجرة جماعية لرأس مال إلى "الجنان الآسيوية" وأيضاً إلى تقسيم عمل دولى جديد :

التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) فى المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية فى الأطراف . وهذا التطور لم يؤد فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق فى الغرب ، بل أيضاً إلى توسع هائل للأسواق المالية التى تعولمت بسرعة ، فبات القطاع المالى فى بريطانيا، على سبيل المثال ، مسؤولاً عن نصف النمو الإقتصادى ، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالى - العقارى فى أمريكا حتى عام ٢٠٠٦ ، وكلا القطاعين إعتدما بشكل كامل على المضاربة وليس على الإقتصاد الحقيقى.

وبدأت الأزمة بعد تزايد قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة بإسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الإشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالى قوى ، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية ، وقد كانت أسهم القطاع المصرفى وعلى وجه التحديد بنوك يو بى إس ، وإتش إس بى سى ، وباركليز قاطرة الإنهيار فى أسعار الأسهم ، حيث كانت هى الأكثر تضررا خلال الأزمة ، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين فى البورصة لا يعرفون أى البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع فى البيع بشكل هستيرى.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة ٧٠ شركة رهن عقارى أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية عام ٢٠٠٦ وحتى الآن ، وذكرت شركة "كونترى فاينا نشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالى جديا ، وأخيرا أعلنت شركة "هوم مورتجيج إنفستمنت" إفلاسها ، وإنخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية ، وأعلنت شركة هوم ديبو العاملة فى المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية .

وقد شهدت القروض الموجهة لضعيفى الملائة طفرة فى أمريكا خلال الأعوام الأخيرة ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكنى.

فإذا كانت الجدارة الائتمانية لطالب القرض متدنية أو كان لديه تاريخ بالإفلاس ، فهذا لا يهم . وإذا كان دخله متدنيا إلى حد لا يكفى للتأهل للحصول على قرض ، فكل ما عليه أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص "يصرح فيه عن دخله" (ويكتفى البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل) .

وإذا كان طالب القرض يشعر بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن "الدخل المصرح" فكل ما عليه هو زيارة موقع شركة معينة على الإنترنت ومقابل رسوم مقدارها ٥٥ دولاراً سيساعدك المأمورون العاملون فى هذه الشركة الصغيرة (مقرها ولاية كاليفورنيا) فى الحصول على قرض بتوظيفك على أنك "مقاول مستقل" ، وسيعطونك إشعارات بالرواتب لتكون "دليلاً" على الدخل ، وإذا دفعت رسماً إضافياً مقداره ٢٥ دولاراً فإنهم يضعون مأمورى الهاتف الذين يردون على المكالمات ويجيبون أجوبة تعطى عنك صورة براءة إذا احتاج البنك إلى الإستفسار عن وضعك.

لعل أكثر جانب سقيم بالنسبة لسوق القروض لضعيفى الملائة فى السنوات الأخيرة هو أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء فى تزويد القروض للمقترضين الفقراء حداً جعل القلة القليلة منها فقط هى التى تقوم بالإستفسارات إن فعلت ذلك أصلاً .

وزادت الأمور توتراً بعد فشل بنكي الإحتياطي الفيدرالى الأمريكى ، والبنك المركزى الأوروبى فى التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو ١٢١,٦ مليار دولار لطمانة المستثمرين ووقف نزيف التراجع ، حيث أنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة ٤٠٠ نقطة فى حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع ١٥٠ نقطة . وكانت العوامل المؤدية لذلك مايلى :

العامل الأول : " .. توسع المؤسسات المالية فى منح الإئتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة فى مجال الرهن العقارى ، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد إلتزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها .

العامل الثانى : يكمن فى عدم قدرة مؤسسات التمويل العقارى على القيام بعمليات الإستحواذ التى أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات ، وهو ما أعطى مؤشراً سلبياً لأداء الإقتصاد الأمريكى .

العامل الثالث : الذى كان له بالغ الأثر فى تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التى كانت قد أعلنت عنها فى وقت سابق ، مما ولد شعوراً لدى المستثمرين بأن أكبر إقتصاد على مستوى العالم يمر

بأزمة حقيقية ، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية .

ومن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالإقتصاد الأوروبي والآسيوى، بمعنى أن الشركات الصناعية فى هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى ٧٠% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية ، وفى حالة تراجع نشاط الإقتصاد الأمريكى تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها ، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع مثلما حدث خلال الأسابيع الماضية تبدأ البورصات العالمية فى الإنحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الإستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ فى التخلص عما بحوزتها من أسهم ، وتزداد عمليات البيع فى كافة أسواق المال مما يؤدى إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وإنخفاض أسعارها على المستوى العالمى ، أخذا فى الإعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الإستثمار فى كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة ، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم فى أى من البورصات العالمية .

والعاصفة لم تهدأ بعد تواصل إقتلاع مؤسسات أخرى فى مقدمتها "المجموعة الأمريكية العالمية " التى تعد واحدة من أكبر شركات التأمين فى العالم التى بدأت تترنح مع خسارة أسهمها لنحو ٦١ فى المائة من قيمتها.

وفي الواقع أنه منذ عام ٢٠٠٤ ظهر ما يسمى بـ " أزمة القروض العالية المخاطر " كنتيجة لإستمرار إرتفاع أسعار العقارات الأمريكية والإستمرار في منح القروض العقارية وإرتفاع قيمة الأصول العقارية للمقترضين، مما يغري حاملي الأصول العقارية ببيعها والإستفادة من هامش ربح وتوجيه هذه القروض إلى الإنفاق الإستهلاكي، مما أدى إلى ضغوط تضخمية وبناء على ذلك قام بنك الإحتياطي الفيدرالي بتطبيق سلسلة من الإرتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة بلغت نحو ٥,٢٥% في يونيو ٢٠٠٦ مما أدى إلى إرتفاع أعباء القروض العقارية وعجز المقترضين عن سداد أقساطها ، وقد تزايدت معدلات التخلف عن السداد خلال عام ٢٠٠٧ .

وأدى تراجع الطلب على القروض العقارية نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة إلى إنخفاض الطلب على العقارات وإنخفاض أسعارها ، كذلك إنخفضت قيمة مستحقات البنوك وبالتالي هبطت أسهم معظم البنوك في الأسواق المالية الأمريكية وغير الأمريكية حيث شهدت جميع البورصات العالمية والعربية في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ تراجع مؤشراتاتها متأثرة بأزمة الرهن العقاري في أمريكا، ولترابط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والأسبوية بسوق المال الأمريكي طالت الأزمة البنوك وشركات القروض العقارية وصناديق التحوط وشركات الإستثمار والأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم ، وتقدر حجم خسائر البورصات العالمية بنحو ٢,٥ تريليون دولار ومن المتوقع زيادتها في ظل إستمرار الأزمة .

١- ٢ : النتائج التي ترتبت على الأزمة المالية العالمية :

ظهرت بوادر الأزمة في عام ٢٠٠٧ وقد ألحقت الأزمة خسائر بالمؤسسات المالية العالمية بلغت ٢,٨ تريليون دولار وذلك وفقا لتقديرات بنك إنجلترا المركزي ، وفيما يلي أهم نتائج الأزمة^(١):

- في فبراير ٢٠٠٧ : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على السداد مما أدى إلى ظهور عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .

- أغسطس ٢٠٠٧ : بدأت البورصات تتدهور أمام مخاطر إتساع الأزمة وقد طال التراجع البورصات الرئيسية الأجنبية والعربية وأيضا المصرية، وبدأت المصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة وفقدت الأسهم المتداولة ٦٠% من قيمتها في سبتمبر ٢٠٠٨ .

- أكتوبر ٢٠٠٧ : شهدت عدة مصارف كبرى إنخفاضا كبيرا في أسعارها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- فبراير ٢٠٠٨ : الحكومة البريطانية تؤمم بنك Northern Rock .

- مارس ٢٠٠٨ : "جى بى مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكى "بيرستيزنز" بسعر منخفض .

- سبتمبر ٢٠٠٨ : إنهيار شركتى فانى ماى وفريدى ماك، وهنا قام بنك الاحتياطى الفيدرالى بتأميمهما وتحمل ديونهما البالغة ٥,٤ تريليون دولار .

(١) شبكة الإنترنت "Google" .

- إنهيـار بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك إستثمارى فى أمريكا وله دور كبير فى مجال التمويل العقارى ، أعقبه إنهيـار بورصة وول ستريت وتراجع البورصات الأوروبية بشدة .
- إستحواذ بنك أوف أمريكا على مؤسسة ميريل لينش .
- الحكومة الأمريكية تؤسم أكبر مجموعة تأمين فى العالم " أمريكان إنترناشيونال جروب للتأمين " (AIG) المهددة بالإفلاس من خلال منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل ٨٠% من أسهمها وكانت هذه الشركة تصدر كميات كبيرة من الضمانات المتبادلة فى حالة التقصير الإئتمانى .
- قيام البنك البريطانى (Lloyds TSB) بالإستحواذ على (HBOS) وهو من أكبر البنوك العقارية المقرضة فى بريطانيا .
- إنهيـار بنك واشنطن Washington Mutual وهو من أضخم البنوك الأمريكية المتخصصة فى الإقراض العقارى وتم بيعه لمؤسسة Jp Morgan مقابل ١,٩ مليار دولار وبذلك يصبح بنك Jp Morgan ثانى أكبر بنك فى الولايات المتحدة محتلا بذلك مكانة بنك أوف أمريكا إذ تبلغ قيمة أصوله ٢,٠٤ تريليون دولار ولن يسبقه سوى بنك سيتى جروب .
- تأمين بنك " براد فورد وبينغلى " فى بريطانيا .
- أعلن بنك " سيتى جروب " الأمريكى شراء منافسه " واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية نتيجة لإنهيـاره .

- إنهيار " بنك أندى ماك " الأمريكى والذى كان يستحوذ على أصول بقيمة ٣٢ مليار دولار وودائع تصل إلى ١٩ مليار دولار وإغلاق ثلاثة بنوك خلال الثلث الأخير من شهر نوفمبر ٢٠٠٨ ، وهى بنك " دوانى سيفنجر إندلون " فى نيويورك وبنك BFF تراست فى يوموتا ، وبنك " لوجان فيل " .
- إنخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة فى البورصات العالمية بنحو نصف قيمتها لتبلغ أقل من ٣٠ تريليون دولار من أعلى قيمة لها هذا العام .
- أدى إرتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الأمريكى إلى إمتداد أثر الأزمة إليها وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة فى اليابان وسحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة مما نتج عنه إرتفاع الين مقابل الدولار الأمر الذى انعكس بشكل سلبى على الصادرات اليابانية.
- طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى فإن معدل نمو الإقتصاد العالمى سينخفض إلى ١% خلال عام ٢٠٠٩ ويصبح معدل النمو صفرا فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وينخفض معدل نمو الإقتصاد الصينى من ٩,٤% إلى ٧,٥% .
- من المتوقع أن تودى الأزمة إلى خفض معدلات التضخم نتيجة الركود العالمى ، وإنكماش التجارة الدولية لأول مرة منذ عام ١٩٨٢ وبنسبة ٢,١%.

- شهدت أسواق الصرف العالمية إنخفاضا في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى .
- تدخلت الحكومة الأمريكية لإنقاذ مجموعة سيتي جروب أحد أكبر المؤسسات المصرفية في العالم والتي إنخفضت أسهمها بما يزيد عن ٦٠% خلال نوفمبر ٢٠٠٨ نتيجة للآزمة المالية ، لذا قامت الحكومة بضخ ٢٠ مليار دولار في رأسمال البنك وضمان أصول تبلغ قيمتها ٣٠٦ مليار دولار ، فضلا عن ٢٥ مليار دولار ضختها بالبنك وتحصل في المقابل على أسهم ممتازة ، وأدى ذلك إلى إرتفاع قيمة أسهم البنك مرة أخرى في معظم البورصات ، وكذلك أعلنت المجموعة الإستغناء عن حوالي ٢٠% من عمالها.
- أدت الأزمة على تعرض كبرى شركات السيارات الأمريكية وهي جنرال موتورز وفورد وكرايسلر إلى أزمة مما جعلها تطلب قروضا حكومية عاجلة تصل قيمتها إلى نحو ٣٤ مليار دولار لتتفادى خطر الإنهيار والإفلاس.
- كان للآزمة التي نشأت في سوق العقارات الأمريكية وإنتقالها إلى أسواق المال الأوروبية والآسيوية والعربية انعكاسات سلبية على عدد من الأسواق الأخرى غير المالية حيث إنخفضت أسواق الذهب عالميا ، كما شهدت أسواق النفط الخام إنخفاضا ملحوظا خلال فترة قصيرة إلى أكثر من النصف حيث إنخفض من ١٤٧ دولاراً للبرميل إلى نحو ٣٩,٥ دولاراً للبرميل ، مما انعكس على الفوائض المالية والأرباح العربية حيث يستحوذ البترول على ٧٥% من الصادرات العربية .

• كذلك تضررت أسواق المال العربية من الأزمة المالية وإنخفاض مؤشر البورصة بها، وكذلك تأثرت البنوك العربية بالأزمة نتيجة لإستثماراتها في الخارج ، وعلى سبيل المثال قدرت مصادر مصرفية كويتية حجم الخسائر في بنك الخليج خامس أكبر بنك في الكويت بما يصل إلى ٢٠٠ مليون دينار.

• يقدر د. أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية أن الإقتصاد العربي فقد ٢٥٠٠ مليار دولار نتيجة للأزمة المالية العالمية وأن معدل النمو بالإقتصاد سينخفض من ٥ % إلى ٣ % .

٣-١ : الجهود التي بذلت لتجاوز الأزمة المالية العالمية^(١):

تدخلت الحكومات والبنوك المركزية لتخفيف حدة الأزمة العالمية من خلال عدة إجراءات منها:

• أقرت السلطات الأمريكية في أكتوبر ٢٠٠٨ خطة إنقاذ بقيمة ٧٠٠ مليار دولار بهدف شراء الأصول المتعثرة من الشركات المالية، وفي نوفمبر ٢٠٠٨ أعلن وزير الخزانة الأمريكي أن الحكومة الأمريكية تراجع عن خططها لشراء أصول المصارف المتعثرة معتبرا أنه من الأجدى الإستثمار المباشر في رأسمال تلك المصارف ، كذلك أعلنت بعض الدول خططا منها بريطانيا بقيمة ٤٩٧ مليار دولار وألمانيا

(١) شبكة الإنترنت : "Google" .

بقيمة ٦٤٤ مليار دولار وفرنسا بقيمة ٤٥٤ مليار دولار ، وكذلك فعلت الصين واليابان وإيطاليا وروسيا وباقي دول أوروبا .

● تخفيض سعر الفائدة :

قام عدد من البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بتخفيض أسعار الفائدة حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة بمقدار نصف في المائة من ٢% إلى ١,٥% وإلى ١% خلال نوفمبر ٢٠٠٨ ، كما خفض البنك المركزي الأوربي سعر الفائدة من ٤,٢٥% إلى ٣,٧٥% ثم إلى ٣,٢٥% خلال نوفمبر ، كذلك خفض بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة ليصل إلى ٣% مسجلا أدنى مستوى منذ فترة طويلة، واتخذت كل من البنوك المركزية في كندا وسويسرا والسويد والصين نفس الإجراء بتخفيض سعر الفائدة .

● ضخ أموال لحل أزمة السيولة :

- إتفاق عشرة مصارف كبرى على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة احتياجاتها ، كذلك وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- قامت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بضخ أموال في سوق المال حيث قام البنك المركزي الأوروبي بضخ أكثر من ٦٩ مليار يورو بما يعادل " ٩٣ مليار دولار" في الأسواق المالية .

- قام البنك المركزي الياباني بضخ ١٤,٢ مليار دولار أمريكي إلى الأسواق لمنع حدوث اضطراب في معدلات السيولة النقدية بالأسواق .
- قام البنك المركزي في روسيا بضخ ٣٧ مليار دولار في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك .
- أعلن البنك المركزي الصيني خطة قوامها ٤ تريليونات يوان " ٥٨٦ مليار دولار " لتحفيز الإقتصاد الصيني .
- كذلك قامت الحكومة البريطانية بدعم مبادرة لإنعاش سوق العقارات من الركود بتكلفة تصل إلى نصف مليار جنيه إسترليني .
- أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٨ أدونا لمدة ثلاث سنوات تصل قيمتها إلى ٢٥ مليار دولار وذلك حتى تتمكن من تمويل برامج إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة ومواجهة الركود الإقتصادي ، كما تعتزم وزارة الخزانة شراء المرهونات العقارية والتي من شأنها خفض أسعار قروض العقارات .
- قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمد أسواق المال والبنوك بصفة مستمرة بالسيولة اللازمة ، وعند حدوث الأزمة قام بإتخاذ الإجراءات التي تسهل الحصول على الإئتمان الطارئ للشركات المالية المتعثرة عن طريق توسيع نطاق الضمانات التي يمكن للمؤسسات المالية إستخدامها للحصول على القروض الطارئة .

- تم تحويل بنكي جولدن ساكس ومورجان ستانلي إلى شركتين قابضتين لتتمكن الشركتان من الحصول على تمويل من الإحتياطي الفيدرالي ، كما وافق مجلس الإحتياطي الفيدرالي على منح قروض لفروع ميريل لينش التي إشتراها بنك أوف أمريكا بنصف سعرها في إطار عملية إستحواذ.
- إتفق قادة الدول الصناعية على إصلاح النظام المالي الدولي وإصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووضع قواعد ونظام للرقابة على الأسواق المالية ومساعدة الدول النامية والفقيرة وخصص البنك الدولي ١٠٠ مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية لمساعدة الدول النامية .
- أعلنت دول الخليج العربية إتخاذها إجراءات كافية لمواجهة تأثير الأزمة العالمية على المنطقة .
- قامت السلطات السعودية بتقديم عشرة مليارات ريال للبنك السعودي للتسليف والإدخار والذي يقدم قروضا للسعوديين بدون فوائد
- إتفاق البنوك المركزية في إنجلترا وكندا وسويسرا واليابان وكذا المركزى الأوروبى على إجراء عمليات مبادلة للعملات (أسلوب Swap) فى حالة نقص السيولة لدى بنوكها ومؤسساتها المالية.
- فى الصين ألغت الحكومة الضرائب على شراء الأسهم ، كما قامت بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة للدولة .

وتشير بعض المؤسسات الدولية بان حل الأزمة المالية العالمية قد يستغرق ما بين سنتين وثلاث سنوات .

ولهذا دعا رئيس صندوق النقد الدولي " دومينيك سترأوس كان " كما ورد بالصفحة الثامنة من جريدة الأخبار الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٨ إلى وضع خطط أكثر طموحاً للنهوض الإقتصادي ، محذراً من أنه بدون هذه الخطط ستكون التوقعات للأشهر المقبلة مظلمة جداً ، ومؤكداً أن العالم بأكمله سيعاني من الإنكماش الإقتصادي ، كما توقع أن يكون عام ٢٠٠٩ سيئاً جداً مع إستمرار معاناة معظم الإقتصادات النامية من التضخم ، وإنخفاض التنمية في الإقتصادات الناشئة.

الفصل الثانى

آثار الأزمة المالية العالمية

على الإقتصاد المصرى ووسائل مواجهتها

من المؤكد أن الإقتصاد المصرى سيتأثر بالأزمة المالية العالمية التى لحقت بالإقتصاد الأمريكى وانتقلت إلى أوروبا خاصة بعد أن تتحول إلى أزمة إقتصادية ستهبط بمعدلات نمو الإقتصاد الأمريكى وعدد من الإقتصاديات الأوروبية إلى الصفر ، ونظرا لأن الإقتصاد المصرى جزء من هذا العالم ، ومتشابك فى علاقات شتى بالإقتصاد الأمريكى والإقتصاديات الأوروبية ، فسوف يتأثر بالأزمة بشكل مباشر وسوف يؤثر تراجع معدلات نمو الإقتصاد المصرى على البنوك المصرية وذلك فى جانب الطلب على خدماتها بشكل أساسى ، وفيما يلى عرض إلى :

- ١-٢ : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى .
- ٢-٢ : آثار الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفى المصرى .
- ٣-٢ : وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية .

٢-١ : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى ^(١):

حقق الناتج المحلى الإجمالى معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الماضية بلغت ٦,٨% ، ٧,١% ، ٧,٢% خلال الأعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ويقدر الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٧٨٣,٢ مليار جنيه (ما يعادل ١٤٢ مليار دولار) إلا أن الأزمة المالية العالمية ستؤدى إلى حدوث تباطؤ فى الإقتصاد المصرى - نتيجة للركود الإقتصادى العالمى - ليتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦% وفى أسوأ الظروف إلى ٥% خلال العام المالى الحالى ، وذلك بسبب التشابك مع الإقتصاد العالمى حيث أن ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالى يتمثل فى التبادل التجارى فنحو ٣٢% من صادرات مصر تتجه للولايات المتحدة الأمريكية ، ٣٢,٥% من الواردات تأتى من أمريكا والاتحاد الأوروبى ، وثلثى الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوروبا.

وتتوقع وزارة التنمية الإقتصادية أن تبلغ صافى الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالى الحالى ، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية ، حيث من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو ٢,٢ مليار دولار ، وفى ظل الإنكماش العالمى سيقال الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلى للدول التى يتم تصدير المنتج

(١) شبكة الإنترنت : "Google" .

المصري إليها ، ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير ، ونظرا لإنخفاض حجم الطلب ستقل المصانع من إنتاجها مما سيقلل من حوافز العاملين وبالتالي إنخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدي إلى الركود في الأسواق .

كما تتوقع وزارة التنمية الإقتصادية إنخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار ، حيث إنخفضت أسعار البترول من ١٤٧ دولارا للبرميل إلى ٣٩,٥ دولارا للبرميل ، وإنخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار ، وإنخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٢ مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الإقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات - الأثاث - الصناعات الغذائية - الصناعات الحرفية ... إلخ) وإنخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية) . وبالنسبة للأثر الإيجابي على الميزان التجاري فمن المتوقع إنخفاض قيمة الواردات بنحو ٤ مليارات دولار (إنخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصري والذي إنخفضت قيمته أمام الدولار من ٥٣٠ قرشا إلى ٥٥٠ قرشاً .

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك ، وحصيلة الخصخصة وستزيد النفقات العامة على الرغم من توقع إنخفاض فاتورة دعم السلع (إنخفاض أسعار البترول - أسعار المواد الغذائية) وسيتم ضخ ١٥ مليار

جنبه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية مما يزيد من حجم العجز في الموازنة.

وبالنسبة لتأثير الأزمة المالية العالمية على الإستثمار العقاري وقطاع التشييد المصري فقد أجمعت آراء الخبراء والمهتمين بالسوق العقاري المصري على تآثر السوق بالأزمة ، ولكن التأثير سيكون محدوداً ، وأن السوق قائم على العرض والطلب ، ولذلك فإن المتوقع زيادة الطلب على الإسكان المتوسط خلال الفترة المقبلة ، مع عدم حدوث إنخفاض في أسعاره.

٢-٢ : آثار الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري^(١):

يعد أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري محدوداً لعدة أسباب :

- أن تكامل القطاع المالي المصري في النظام المالي العالمي مازال محدوداً وأن النظام المصرفي المصري لم يندمج بقوة في النظام العالمي .
- تبني البنك المركزي المصري خطة إصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ والتي شجعت على الاندماجات لخلق كيانات مصرفية قوية ، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة .

(١) شبكة الإنترنت : "Google" .

- الضوابط التي وضعها البنك المركزي المصري في مجال منح الائتمان والقيمة التسليفية للضمان ونسب السيولة والإحتياطي والحدود القصوى لإستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض إستهلاكية .. إلخ وفي هذا الصدد فإن البنك المركزي وضع قواعد ممارسة البنوك لأنشطة التمويل العقاري بما لا يتجاوز ٥% من إجمالي محفظة القروض لدى البنك والتناسب بين آجال موارد البنك وآجال الإقراض لأغراض التمويل العقاري ، إضافة إلى حظر وضع أى بنك أكثر من ١٠% من مجموع ودائعه لدى بنك آخر خارجي لتجنب مخاطر الإفلاس.
- الإهتمام بإدارة المخاطر بوضع البنك المركزي المصري مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والإلتزامات العرضية والإرتباطات والقروض لأغراض عقارية ... إلخ .
- توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي المصري حيث أن نسبة الائتمان لا تتعدى ٥٢% من إجمالي هذه السيولة ، ولا تزال في الحدود الآمنة التي تتراوح ما بين ٧٥% إلى ٨٠% .
- قوة المراكز المالية للبنوك المصرية والتي تصل إلى ٧٤ مليار جنيه (١٣,٤ مليار دولار) حاليا مقابل ٣٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ .
- إن البنوك لازالت في الحدود الآمنة للائتمان العقاري حيث بلغ حجم التمويل العقاري ٣ مليارات جنيه فقط .

- إنخفاض حجم الإستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها، وبالنسبة للإحتياطيات الدولية فقد بلغت ٣٥ مليار دولار ، ٩٨% منها مودع في سندات وأذون خزانة أمريكية وأوربية وهى سندات ممتازة ومضمونة ، ٢% منها مودعة في بنوك عالمية وقوية .

ومع بداية الأزمة المالية العالمية تأثرت البنوك المصرية لعدة أسباب هي:

- إنخفاض قيمة أسهم البنوك المصرية المدرجة في البورصة المصرية أو في البورصات العالمية .
- إنخفاض قيمة أسهم الشركات المصرية المدرجة في البورصة والتي تساهم فيها البنوك المصرية وإنخفاض قيمة إستثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي إشتراها بغرض المتاجرة.
- إستثمارات البنوك المصرية في الخارج (لا تتوافر تقديرات رسمية عن حجمها) وهى حجمها محدود نظراً لضوابط البنك المركزى المصرى، ومن غير المتوقع حدوث خسائر كبيرة لها ، فعلى سبيل المثال تبلغ إستثمارات بنك مصر باريس فى سندات ليمان براذرز مليون يورو وهى مضمونة الإسترداد من خلال برنامج حماية الدائنين وأصول البنك التى تغطى إلتزاماته ، وأيضاً خسائر إستثمارات البنك الاهلى المصرى بنيويورك فى ليمان براذرز والتى تبلغ ٣ ملايين دولار.

- تواجه البنوك أو فروع البنوك العربية والأجنبية في مصر بعض المشاكل بسبب تكبد مراكزها الرئيسية خسائر نتيجة الأزمة ومنها بنك بيرئوس مصر ، وبنك عودة مما يؤثر على نشاط هذه البنوك في السوق المصرية وقد يلجأ بعضها إلى تقليص أو عدم التوسع في نشاطها وعلى قيمة أسهمها في البورصة ، وقد يلجأ بعضها إلى تقليص حجم العمالة بها .
 - تأثرت المحافظ الائتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الأسهم والتي سجلت إنهيارات حادة في أسعارها .
 - تخوف البعض من تأثير البنوك الخاصة بالأزمة المالية العالمية وتعرض هذه البنوك لعمليات سحب للودائع منها (وهو ما حدث مع سيتي بنك)، وهي ودائع لم تخرج من الجهاز المصرفي حيث تم إيداعها بالبنوك العامة.
 - زيادة الطلب على تحويل المستثمرين الأجانب في البورصة لأموالهم إلى الخارج.
- ومن المتوقع أن يستمر تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية نتيجة لتأثر الإقتصاد المصري بالأزمة خلال الفترة القادمة
- نتيجة للعوامل التالية:
- انخفاض حصيلة الجهاز المصرفي من النقد الأجنبي (نتيجة انخفاض المتحصلات من السياحة - البترول - تحويلات العاملين من الخارج - قناة السويس - الصادرات السلعية) ويعوض ذلك جزئياً تراجع

المدفوعات عن الواردات والناجم عن تراجع الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية والإستهلاكية إضافة إلى توافر السيولة حالياً بالجهاز المصرفي من العملات الأجنبية.

- انخفاض معدل النمو في الودائع (الحكومية - قطاع الأعمال العام - قطاع الأعمال الخاص - القطاع العائلي) والناجم عن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سواء بالعملات الأجنبية أو بالعملات المحلية.

- تراجع حجم نشاط البنوك في مجال التجزئة المصرفية (قروض شخصية - قروض تمويل سيارات - تمويل عقارى ... إلخ) نتيجة لتوقع انخفاض الطلب الكلى على السلع الإستهلاكية أو الأغراض العقارية ، وقد تفرض بعض البنوك ضوابط جديدة على منح قروض التجزئة المصرفية.

- تأثر كافة تعاملات البنوك المرتبطة بالتجارة الخارجية أو الداخلية (الإتمادات المستندية - خطابات الضمان - الشيكات - التحويلات - البطاقات الائتمانية ... إلخ) نتيجة لتراجع نشاط الصادرات والواردات وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تأثر حركة التجارة الداخلية.

- اتجاه أسعار العائد إلى التراجع حيث سيته معدل التضخم إلى الانخفاض نتيجة للركود العالمى وانخفاض أسعار السلع المستوردة وقد بدأت البنوك بالفعل فى خفض أسعار العائد وخاصة على الأوعية الإدخارية بالدولار واليورو.

أثر الأزمة المالية العالمية على عملاء البنوك:

ستؤدي الأزمة المالية بالإضافة إلى تأثير تعاملات العملاء مع البنوك في مجال الإيداع والإقتراض وكافة الخدمات المصرفية إلى تعثر البعض لعدة أسباب منها :

- تأثر قطاع الصناعة التحويلية وخاصة المنشآت التي تقوم بالتصدير وأيضا تأثر المنشآت الصناعية التي تقوم ببيع منتجاتها في أسواق محلية نتيجة لتأثر الدخل ، ومن ثم انخفاض قدرة هذه المنشآت على سداد مديونياتها نتيجة لظهور الطاقات العاطلة أو توقف عمليات التوسع والتطوير وبالتالي تراجع الطلب على الائتمان .
 - تأثر المنشآت السياحية والقطاعات المرتبطة بها نتيجة الانخفاض المتوقع لعدد السائحين والذي يقدر بحوالى ٢ مليون سائح عام ٢٠٠٩ .
 - عدم قدرة بعض أفراد القطاع العائلى على سداد مديونياتهم في مجال قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية والذين تأثرت دخولهم .
- وفى النهاية فإن البنوك سوف تتأثر فى جانب الطلب على خدماتها خاصة من جانب القطاعات الإقتصادية المرتبطة بالعالم الخارجى ، وفى جانب العرض فإن قوة المراكز المالية للبنوك وتوافر السيولة سوف تمكنها من تقديم خدماتها المصرفية بدون معوقات ، وسوف تتعاون البنوك مع العملاء المتضررين من الأزمة وذلك فى شكل تيسيرات سواء فى آجال السداد أو فترات السماح أو إعادة الجدولة .

تعليقات بعض السادة المسؤولين والخبراء على آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى :

١ - كلمة السيد الرئيس حسنى مبارك لملتقى القاهرة الثالث للإستثمار^(١):

إننا فى مصر نواجه الأزمة العالمية الحالية بإقتصاد أقوى مما كان عليه منذ أربع سنوات ، وسياسات تعى أبعاد الأزمة وتتحرك لإحتواء إنعكاساتها على الإقتصاد المصرى ، وما يحتمه علينا الواقع من أهمية التمسك ببرنامجنا للإصلاح الإقتصادى ، ومواصلة فتح أبواب ومجالات جديدة للإستثمار المحلى والخارجى ، والحفاظ على قوة الدفع التى ولدها الإقتصاد المصرى على مدار السنوات الماضية .

ومن هذا المنطلق وحفاظا على ما حققناه من إنجاز ، وسعيا لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، فقد قمت بتكليف الحكومة بالتدخل العاجل بإجراءات إستثنائية ووقئية لمعالجة تداعيات هذه الأزمة ، وتمكننا من حفز الإستثمار وتنشيطه ، وتساعدنا على تجاوز الإنخفاض المتوقع فى معاملتنا الخارجية.

ومن ثم فقد قامت الحكومة بإتخاذ إجراءات فورية لزيادة الإنفاق الإستثمارى وتحسين البنية التحتية ، كما قامت بإتاحة حوافز جديدة لإستثمارات القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى ، لتساعدنا فى إقامة مشروعات جديدة ، ولتعينها على التوسع فى أنشطتها القائمة ، من

(١) جريدة الأخبار ، الصفحة الثالثة ، الصادرة فى ٢٢/١٢/٢٠٠٨ .

خلال الإعفاء من بعض الرسوم وتيسير الإجراءات ، وتفعيل مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية ، ولتساعدها على الدخول في مشروعات التجارة الداخلية ، وتمكنها من إقامة تجمعات زراعية وصناعية ، كما قامت الحكومة بالإعلان عن عدد من الإجراءات لتقديم إعفاءات مؤقتة من ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية ، ولتخفيض الجمارك على السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ، كما قامت بتخصيص تمويل لدعم مشروعات البنية الأساسية في القرى والمدن الصغيرة في معظم محافظات مصر .

نعم إن الأزمة العالمية الراهنة تحتم علينا أن نحشد عناصر قوتنا في مواجهة ما تفرضه من تحديات جديدة ، نعمل معا كي نقى إقتصاداتنا وشعوبنا من تداعياتها ، ونستمد منها مزيدا من العزم على المضي بأممتنا العربية إلى الأمام .

٢ - الدكتور / أحمد نظيف في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في

١٥ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ : (١)

إن الأزمة الحالية أزمة وقتية تتحرك كافة الدول لمواجهتها ، والهدف من المواجهة هو العودة بالإقتصاد العالمى إلى مراحل النمو التى يقررها التقدم التكنولوجى ، وهذا يعنى أننا يجب ألا نحيد عن السياسات التى نتبعها للإصلاح الهيكلى للإقتصاد المصرى والتحول إلى إقتصاد

(١) <http://www.ndp.Org.eg>

السوق ، والإستثمار من أجل التشغيل والتوازن بين متطلبات الإنتاج الإقتصادى والبعد الإجتماعى ، والإستثمار فى البشر من خلال تطوير التعليم والخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية الداعمة للنمو .

وإن آثار الأزمة المالية العالمية ، وما ستؤدى إليه من تباطؤ النمو ووصوله فى بعض الدول إلى الصفر أو ما دون الصفر ، سينتج عنه تأثيرات على الإقتصاد المصرى تتمثل فى الآتى :

- نقص الصادرات إلى الخارج .
- نقص الإستثمارات الواردة من الخارج .
- نقص دخل قناة السويس .
- نقص دخل وإيرادات السياحة .
- نقص معدلات النمو القطاعية ، ومن ثم معدل النمو الكلى .

ونحن لدينا حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر ، وهذه الحزمة تحتوى على العديد من الإجراءات ، سواء لزيادة الإنفاق العام ، أو لجذب وتشجيع الإستثمار ، أو دعم الصناعة والصادرات ، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية .

إن الأزمات تصنع الأبطال ، وإذا كانت الأزمة المالية العالمية بتداعياتها على كل دول العالم ستؤثر على مصر ، فإن المصريين ليسوا أقل من أى شعب يقف فى وجه هذه الأزمة ، بل أنا واثق أنهم سيكونوا الأسرع والأقدر على مواجهة هذه الأزمة .

إننى من فوق هذا المنبر أدعو المجتمع كله بكل فئاته إلى الوقوف صفا واحداً قويا فى مواجهة هذه الأزمة ، بالمزيد من العمل والمزيد من الإنتاج ، فالتعاون بين الجميع مطلوب أكثر من أى وقت مضى .

٣ - حديث وزير التنمية الإقتصادية:

أعرب وزير التنمية الإقتصادية الدكتور عثمان محمد عثمان فى حديث لمجلة "المصور" بعددها الصادر فى ١٧/١٠/٢٠٠٨ عن إعتقاده أن الأزمة الإقتصادية العالمية مازالت فى بدايتها وقال " أنها أزمة خطيرة بكل المقاييس لكن المهم أن نتفهمها ونضعها فى إطارها الصحيح وإزالة المبالغات حولها".

وأوضح أن الأزمة المالية الحالية تنطوى على أمرين الأول أنه لا يوجد من المسؤولين أو أصحاب رأى من يفضل الحديث عن أزمت قادمة بل يرفض حتى التنبؤ بها وثانيها هو عدم وضوح حجم الأزمة تحديداً .

وتوقع أن تتخفض معدلات النمو فى الدول الأوروبية إلى ما يقترب من الصفر بعد أن كانت تحقق حالياً ٣% نموا وقال إن " الاقتصاد الأمريكى ما لم يحقق معدلات سالبة فلن يحدث نموا فى العامين القادمين والأرجح أن الإقتصاديات الصاعدة وبالتحديد التتين الصينى سيكون أكثر الإقتصاديات تأثرا بهذه الأزمة".

وأشار وزير التنمية الإقتصادية إلى أن الهدف من إجراءات وخطط الإنقاذ هو تصحيح الأوضاع فى أسواق المال بما يحاصر إنعكاسات الأزمة

على سوق العمل وعلى مستوى المعيشة وحتى لا تحدث إنهيارات فى الإقتصاد العينى موضحاً أنه لا يتوقع إنتهاء الأزمة قبل أقل من عامين .

وأوضح الوزير أن الإقتصاد المصرى تأثر بالأزمة لكونه أصبح مرتبطاً بالإقتصاد العالمى إلا أنه قال " ما حدث من آثار للأزمة فى أمريكا وأوروبا لن ينطبق علينا تماماً فى حجم آثار هذه الأزمة ومظاهرها" .

وأوضح أن أمريكا وأوروبا إقتصادياتها فى حالة تشغيل دائم وبالتالي فهى تواجه مشاكل عميقة تختلف عما نواجهه من مشاكل تتعلق بالتنمية وقال أن " التأثير ليس قائماً على البنوك وقدرتها على الإستمرار وإنما ينصب على قدرة الإقتصاد المصرى على الحفاظ على معدلات النمو التى حدثت فى الأعوام الثلاثة الماضية" .

وقال أن " الإقتصاد المصرى لابد أن يبنى ثمار الإصلاح المصرى الذى حدث خلال السنوات الثلاث الماضية بعد تنظيف البنوك من الديون المتعثرة وسن قوانين لها ووجود قيادة ناجحة للبنك المركزى" .

وأضاف لابد أن نعمل على كل الجبهات والمسارات ومشكلتنا هى فى التنمية وزيادة معدلات النمو خاصة فى قطاع الصناعة التحويلية الذى عليه تحديات كبيرة" .

وأشار إلى أن معدلات الإستثمار فى مصر زادت من ١٦% فى السنوات الأولى من الألفية الثالثة إلى ٣٣% وقال " قد ينخفض حجم هذه الإستثمارات ولكن المطلوب ألا يقل معدل النمو عن ٦% .

وطالب وزير التنمية الإقتصادية وسائل الإعلام بالكف عن بث حالة الذعر من الأزمة بأن الأمور تتدهور وكما طالب أجهزة الدولة وفى مقدمتها البنوك بعدم إنتظار رد فعل أى طرف آخر للتعامل مع الأزمة . وإعتبر أن تنشيط السياحة الداخلية سيكون هو السبيل لعلاج الإنخفاض المتوقع فى حجم السياحة الخارجية فى ظل الأزمة المالية.

٤ - محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى حول تأثيرات الأزمة المالية: (١)

أعلن دكتور / فاروق العقدة محافظ البنك المركزى المصرى ، أن مصر ضمن ١٠ دول فى العالم الأقل تأثراً بالأزمة الإقتصادية العالمية من حيث المخاطر الائتمانية وفقاً لما ذكره البنك الدولى .

كما قال فى مؤتمر صحفى عالمى أن مصر لم تدخل مرحلة الكساد حتى الآن ، لأن معدلات النمو مازالت تحقق أرقاماً إيجابية ، على الرغم من تراجعها ، ولم تصل بعد إلى مستويات النمو السالب ، حيث أن معدل النمو فى الربع الأول من العام المالى الحالى (٢٠٠٧/٢٠٠٨) تجاوز ٥,٥ % وهو المعدل الآمن لإستمرار الدولة فى توفير فرص العمل والتشغيل والتى تحتاج إلى معدل نمو لا يقل عن ٥% سنوياً .

وأشار إلى أن أى إقتصاد يدخل مرحلة الكساد ، إذا ما إستمر معدل النمو بالسالب لمدة ثلاثة أرباع السنة المالية ، وبذلك يكون الإقتصاد

(١) ملحق الأخبار الصادر فى ٢٢ من ديسمبر ٢٠٠٨ ، الصفحة الحادية عشرة .

الأمريكي والبريطاني قد دخل بالفعل تلك المرحلة ، ولم يدخلها الإقتصاد المصري.

وأكد دكتور/ العقدة أن البنوك المصرية في موقف قوة ، وليس هناك أى ديون غير مغطاة بمخصصات في البنوك ، مما يعزز ويدعم موقفها المالي ، كما أنها ليست في حاجة إلى دعم من البنك المركزي ، مشيراً إلى أن جميع البنوك في مصر حققت أرباحاً تراوحت بين ٣٠ إلى ٤٠% بإستثناء البنك الوطنى للتنمية .

كما أكد أن التوقعات تشير إلى أن الأزمة لن تؤثر على البنوك ، ولكنها سوف تؤثر على الإقتصاد الكلى من خلال إنعكاساتها أولاً على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، ثم ستمتد الإنعكاسات على السياحة وقناة السويس والصادرات خلال الأشهر القليلة القادمة.

وأكد دكتور / العقدة أنه من المتوقع إنحسار الضغوط التضخمية المحلية ، نتيجة لإنخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية خاصة الغذائية ، والتأثير المتوقع على نمو الإقتصاد المحلى ، فى ظل تراجع معدلات نمو الإقتصاد العالمى ، مشيراً إلى أن معدلات التضخم سوف تتراجع من ٢٠,٣% حالياً لتصل إلى ما بين ١٠ إلى ١٢% حتى يونيو القادم.

كما أكد أن البنك المركزى المصرى على ثقة كبيرة أن حجم احتياطات النقد الأجنبى لديه والبالغ ٣٤,٤ مليار دولار فى نوفمبر ٢٠٠٨ يعد كافياً لحماية الإقتصاد المصرى من الصدمات الخارجية ، ومواجهة أية ضغوط قد تنشأ خلال الفترة القادمة على ميزان المدفوعات ، فى حالة

إمتداد فترة الركود التى تشهده الإقتصاديات الكبرى والتراجع المتوقع فى الطلب الخارجى من السلع والخدمات.

٥ - ندوة المنتدى الإقتصادى بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان : " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد المصرى " :

- تتأثر مصر بالأزمة العالمية بكل أبعادها ، فالإقتصاد المصرى يتعرض لأكبر صدمة خارجية فى تاريخه الحديث ، الصدمة التى ستؤدى للإنشطار وإنفجار الإقتصاد المصرى ، فهى الصدمة الأكبر حجما فى الذاكرة المصرية ، خاصة بعد ٣٠ عاما من السياسات المتعددة لما يسمى بإدماج مصر فى الإقتصاد العالمى .

- وحذرت الندوة مما ينتظر الموازنة العامة من عجز شديد ، فالسفينة الأمريكية طالتها العطب ونحن نتشبث بها طلبا للنجاة بما نسميه بشراكة مصرية أمريكية ، فضلا عما أصاب الخليجى من تدهور ، الأمر الذى سيؤدى إلى تفاقم عجز الموازنة فى الدولة ، لأن تلك الموازنة مبنية على إفتراضات وحسابات أصبحت أثرا بعد عين ، فى ظل ما أصاب الأسواق العالمية .

وعن الآثار المتوقعة لتلك الأزمة على مصر قالت الندوة أن العديد من المصريين فى الخارج سوف يفقدون وظائفهم وإستثماراتهم وستتوقف تحويلاتهم المالية إلى البلاد ، فضلا عن توقع إفلاس العديد من المؤسسات

والشركات أو إتجاهها في أفضل الأحوال لضغط إنفاقها وكذلك سيعمل المواطنون على ضغط إنفاقهم في ظل إنخفاض حركة الإنفاق العالمي وإنخفاض التجارة العالمية ، مما سيخلق إنخفاضا مماثلا على طلب الطاقة لما يهدد العديد من المصانع بالإغلاق لأنها إما لا تملك سيولة للإنتاج أو أنها لا تضمن أن يباع منتجها إذا صنعته".

مما سبق يتضح أن الأمر جد خطير ، وأن الإقتصاد المصرى لابد أن يتأثر بالأزمة المالية العالمية ، مما يستوجب تضافر كافة الجهود ، ومحاولة مواجهتها ، مما دعا الحكومة - كما ورد بالصحف الصادرة صباح يوم السبت ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - إلى أن تسابق الزمن لتخفيف حدتها ومواجهة تداعياتها ، حيث أعلن الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية فى بيان له أن الحكومة ستتقدم لمجلس الشعب والشورى فى عام ٢٠٠٩ بحزمة مشروعات قوانين أبرزها تعديلات قانون الضرائب على المبيعات وضرائب الدخل ، ومشروع قانون التأمينات الإجتماعية الموحد وقانون الجمارك الجديد ، وذلك بهدف تعزيز مناخ العمل والاستثمار ودفع النشاط الإقتصادى ، فضلا عن إصلاح مالية الدولة، وذلك كله فى إطار تعظيم إستفادة جموع المواطنين من ثمار الإصلاح والتطوير.

وحول أهداف السياسات المالية والضريبية خلال عام ٢٠٠٩ قال الوزير أنها ستركز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإقتصاد المحلى ، تسمح بالحفاظ على ثوابت السياسة الإجتماعية للحكومة ، والتي تقوم على توفير فرص عمل حقيقية ومستدامة ، ورفع مستويات الدخل ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة

، مع إستمرار دور السياسة الضريبية كمحفز للتشغيل والنمو ، وداعمة لتحقيق المجتمع لفوائض يمكن توظيفها فى زيادة معدلات الإستهلاك أو الإدخار أو إستغلالها فى مجالات الإستثمار المختلفة .

وأكد الوزير أن الموازنة العامة قادرة على التعامل مع تبعات الآزمة المالية العالمية ، والتي من المتوقع أن تزداد تأثيراتها السلبية على الإقتصاد العالمى خلال العام المقبل ، مؤكدا أن تأثيرات الآزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى خلال العام المقبل ستكون محدودة ، بفضل حزمة الإجراءات المالية التى إتخذتها الحكومة ، وما قامت بضخه من أموال وإستثمارات تقدر بنحو ١٥ مليار جنيه فى الإقتصاد ، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مشروعات عامة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، تزيد إستثماراتها عن ١٥ مليار جنيه تنفذ خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وقال الوزير أن المؤشرات الأولية لآداء الإقتصاد المحلى خلال الأشهر الأربعة الأخيرة تشير إلى قدرة الإقتصاد المصرى على التعامل مع تداعيات الآزمة المالية العالمية ، ووجود قوة دفع تمكنه من التعامل مع تلك التداعيات.

كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزى المصرى الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير عند ١١,٥% للإيداع و ١٣,٥% للإقراض . وقالت اللجنة فى بيان لها عن أسباب عدم تغيير سعر الفائدة أن معدل التضخم مازال مرتفعا ، حيث سجل ٢٠,٣% خلال نوفمبر الماضى (٢٠٠٨) وتوقعت لجنة السياسات تراجع معدلات التضخم بشكل ملحوظ

خلال الأشهر المقبلة ، نتيجة انخفاض أسعار معظم السلع الغذائية ، مما يؤدي إلى إمكان تخفيض سعر الفائدة .

٢-٣ : وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية :

تتمركز وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية ، والتخفيف من آثارها على الإقتصاد المصرى ، فى ثلاثة محاور أساسية تتمثل فى :
زيادة الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره ، وتنمية الصادرات ، وتشجيع الإستثمار .

ونناقش كلا منها فيما يلى :

٢-٣-١ : زيادة الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره :

مما لا ريب فيه أن مواجهة الأزمة المالية العالمية تتطلب ضرورة زيادة الإنتاج المحلى المصرى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره ، لكى نستطيع التوصل إلى الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك المحلى بقدر الإمكان ، ومواجهة الموجات التنافسية العالمية الشرسة فى الأسواق الخارجية ، وتنمية الصادرات ، والتخفيف من حدة آثار الأزمة المالية العالمية.

وتحتاج زيادة الإنتاج المحلى المصرى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره إلى إتباع ما يلى :

- ١- وضع السياسات والبرامج الكفيلة بتقلص الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والذرة ، وإعطاء الأولوية للمحاصيل ذات الميزة التنافسية والتصديرية ، والإهتمام بصناعة التقاوى ، وإحكام الرقابة على إنتاجها وتداولها ، وتنظيم الإستثمار فى إستصلاح الأراضى الزراعية ، وزيادة معدل التكايف المحصولى بطريقة مستديمة.
- ٢- التوسع فى سياسة إستصلاح وإستزراع الأراضى لزيادة الرقعة الزراعية، وإستمرار إستنباط الأصناف العالية الإنتاجية والمقاومة للآفات .
- ٣- تطوير نظم الري فى الأراضى القديمة لرفع الإنتاجية ، وتوفير المياه لبرامج الإستصلاح الزراعى .
- ٤- التركيز على بحوث زيادة إنتاجية السلالات الحيوانية المحلية ، وإستخدام البيوتكنولوجى فى التحسين الوراثى والتناسلى ، وكفاءة الإستفادة الذاتية ، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإكتفاء الذاتى فى اللحوم والألبان.
- ٥- توفير التقاوى ذات الإنتاجية العالية ، وكذلك الأسمدة الكيماوية .
- ٦- منح حوافز للمنتجين الزراعيين ، والقروض الميسرة التى تساعدهم على زيادة الإنتاج .
- ٧- التأكيد على زيادة الإنتاجية من خلال زيادة الإنجاز وتخفيض وقت التشغيل، وتعنى زيادة الإنجاز زيادة كمية الإنتاج خلال الفترة

الزمنية المحددة ، لمقابلة أوامر الشراء والتصدير ، أما تخفيض وقت التشغيل فيعنى تخفيض وقت الإنتاج المحدد لكمية المخرجات ، مع التخلص من الأنشطة التي لا تضيف للقيمة ، وذلك لتخفيض التكلفة.

٨- التأكيد على زيادة الجودة ، عن طريق توظيف كافة الإمكانيات لإنتاج سلع ومحاصيل ذات جودة عالية ، وتكلفة منخفضة ، تجعلها في موقف تنافسي متميز .

٩- الالتزام باستمرار التحسينات من خلال الأخذ بنظام الجودة الشاملة التي تركز على جودة المنتجات والمنشأة ككل ، وتشجيع النمو الصناعي من خلال تطبيق أساليب جديدة مبنية على الشراكة القوية بين القطاع الخاص والقطاع العام .

١٠- إتباع نظم الإنتاج ذات التقنيات العالمية ، مثل نظام التصنيع بمساعدة الحاسب الآلى ، ونظم التصنيع المرنة ، ونظام التوقيت المحدد ، وإدارة الجودة الشاملة ، والمحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط ... إلخ .

١١- تقليل الفاقد الصناعي ، والتحكم فى عناصر تكلفة خطوط الإنتاج ، وتحديث وميكنة الآلات .

وبذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة تحديث الزراعة والصناعة فى مصر بشكل عام والمحاصيل والصناعات التصديرية بشكل خاص ، على أن يكون الهدف من ذلك هو الإعتماد على المحاصيل والصناعات التي تعطى قيمة مضافة عالية من ناحية ، وتستفيد من التقدم الفنى والتكنولوجى

من ناحية أخرى، وبالتالي إمكانية مواجهة المنافسة العالمية الخارجية ، وزيادة تنمية الصادرات المصرية.

٢-٣-٢ : تنمية الصادرات :

تعتبر الصادرات السلعية من أهم مكونات الميزان التجاري المصري، لكونها تمثل أداة رئيسية لتقليل العجز الناشئ من تزايد المدفوعات للواردات السلعية . ومن الثابت أن حجم الصادرات بصفة عامة . أو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الحقيقي للقوة الإقتصادية لأي دولة في نطاق مكاني أو زمني معين .

وقضية تنمية الصادرات بالنسبة لمصر تعد قضية أساسية ومحورية، ليس فقط للإقتصاد، وإنما للمجتمع والدولة ككل . فمصر بحكم ريادتها ومكانتها لا يمكن أن تقنع بدور المراقب للعولمة الإقتصادية ، وجوهرها المنافسة في الأسواق العالمية. ولابد أن تشارك بفاعلية في هذه العولمة من خلال التصدير ، فمسألة الصادرات تعتبر قضية حياة أو موت ، فيتعين أن ننتج وننمي صادراتنا حتى نحل مكانة لائقة تحت الشمس .

وتعد سياسة تنمية الصادرات وتشجيعها ركنا أساسيا لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، من خلال ما تساهم به في :

- توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات الضرورية . ومواجهة أخطار تحرير سعر الصرف . وإستعادة الجنيه المصري لقيمته .
- إعادة التخصيص الكفاء للموارد ، وفقا لما تتمتع به الدولة من مزايا تنافسية وتضيق الفجوة في الميزان التجاري.

- الإلتفاع بالآثار الديناميكية للتصدير ، والتي عرفت بالآثر التعليمي ، لما يترتب على ضغط المنافسة في السوق العالمية من السعي المستمر نحو تحسين الجودة ، ورفع كفاءة الإنتاج ، وإكتساب الفنون الإنتاجية التكنولوجية ، والأساليب الإدارية الحديثة.

ولتحقيق تنمية الصادرات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية

يتعين إتباع مايلي :

- ١- زيادة إنتاجية مدخلات الإنتاج ، وإرتفاع الجودة ، وتوفير المنتج المحلي بالشروط والمواصفات ، وخصائص الجودة المتسقة مع متطلبات السوق العالمية، وبالأسعار القادرة على المنافسة دولياً ، وفي التوقيت المناسب ، ومواكبة الصادرات المصرية للتطورات العالمية .

- ٢- توافر المواد الخام المحلية والمستوردة بالمواصفات والجودة المطلوبة في الوقت المناسب ، وبالسعر التنافسي .

- ٣- توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية المؤهلة ، حيث تلعب التطورات الفنية والتكنولوجية دوراً رئيسياً ، كأحد محددات القدرة التنافسية ، إذ أن الأمر يتوقف على ما تمتلكه الدولة من رأس مال بشري ، ممثلاً في الفنية والمهارات والقدرات الخاصة للأفراد ، التي تنعكس على إرتفاع مستوى الإنتاجية ، وإنخفاض تكلفة العمالة للوحدة من القيمة المضافة.

- ٤- تخفيض أسعار الخدمات اللازمة للإنتاج من كهرباء وإتصالات وخلافه ، حتى يمكن توافر منتج منخفض التكلفة وعالى الجودة ، ومطابق للمواصفات العالمية .
 - ٥- تكثيف جهود التصدير والنفاز لأسواق خارجية عالمية جديدة بدلا من الأسواق الأوروبية والأمريكية ، وفى مقدمتها الأسواق التركية والأسبانية والبرازيلية والعربية.
 - ٦- إعتداد إستراتيجية للتصدير بالإرتباط مع سياسة الإستثمار والإنتاج والتمويل والتسويق .
 - ٧- تشجيع إنتشار التجارة الإلكترونية فى مصر ، حتى تستطيع أن تندمج فى الموجه الجديدة من الثورة التكنولوجية ، لتتواءم مع عصر الإقتصاد الشبكي الذى يتم به كل شىء فى اللوقت والامكان تقريبا .
- فالمستقبل فى مصر للتجارة الإلكترونية التى يمكن أن تحقق طفرة فى الصادرات المصرية وإنفتاحا للمجتمع والقاعدة الصناعية والإنتاجية والخدمية وإندامجها فى الإقتصاد العالمى ، والدخول والمشاركة فى صناعات وخدمات عصر المعلومات وصناعات القيمة المضافة الإقتصادية العالمية .
- وتعتبر التجارة الإلكترونية أحد الخيارات الملحة أمام الإقتصاد المصرى، للتغلب على العقبات التى تواجه التجارة التقليدية ، فهى تتيح إجراء الصفقات إستيراداً وتصديراً بجميع خطواتها عبر شبكة الإنترنت ، وبذلك توفر كثيراً من الوقت والمال .

كما أن التجارة الإلكترونية تعد بحق مفتاح التصدير في مصر ، وبالتالي تعتبر من الأهمية بمكان كوسيلة لمواجهة الأزمة المالية العالمية .

٢-٣-٢ : تشجيع الإستثمار :

يعد محور تشجيع الإستثمار في مصر ذا أهمية بالغة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ، خاصة وأن لدينا المناخ الجيد الجاذب للإستثمار ، من حيث الموقع المتميز والأراضي والطاقة والشواطئ والأيدى العاملة والبنية التحتية والبنية التشريعية .

ولكى يقوم هذا المحور بدور فعال في مواجهة الأزمة المالية العالمية يتعين إتباع مايلي :

١- رفع مستوى الإستثمار من أجل تسريع معدلات النمو ، وتوسيع قاعدة التشغيل من جهة ، ورفع مستوى تنافسية المنتجات المحلية من جهة أخرى.

٢- زيادة الإنفاق العام في مجالات الإستثمار العامة ، ودعم الأنشطة الإقتصادية، بهدف تنفيذ مشروعات عاجلة ، تشغل الكثير من العمالة .

٣- العمل على تنفيذ بعض الإستثمارات في مشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٤- جذب الإستثمارات من الخارج عموماً ، ومن المنطقة العربية والدول الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية ، مثل الهند والصين خصوصاً .

- ٥- التركيز على التعاون الإقتصادي المصري العربي في مجال الإستثمار والتجارة ، ومزيد من التوجه للعمل المشترك في المنطقة العربية .
- ٦- توفير فرص إستثمارية حقيقية في مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة ، للترويج في الإستثمار فيها ، مثل مشروعات تكرير البترول والبتروكيماويات ، والبحث والتنقيب عن الغاز ، ومشروعات توشكى ، ومشروعات النقل ومترو الأنفاق ، ومشروعات زيادة الطاقة الفندقية ، ومشروعات البناء والتصنيع الزراعى ... إلخ .
- ٧- تشجيع الإستثمار في مجال التجارة الداخلية ، كإنشاء مناطق لخدمة هذه التجارة ، وأسواق تجارية على مستوى كبير ، وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- ٨- تفعيل دور مكاتب الإستثمار بالمحافظات ، وقدرتها على الترويج للإستثمار ، وإصدار تراخيص تأسيس الشركات .
- ٩- حل مشاكل الإستثمار ، وإزالة معوقاته ، خاصة في القطاعات كثيفة الإستخدام للعمالة .

الفصل الثالث

دور الضرائب في تفعيل

وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية في مصر

لما كان النظام الضريبي في حوار دائم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، وما يلم بها من أزمات ، بحيث يعكس هذا النظام كل ما يطرأ على هذه الأوضاع من متغيرات يؤثر فيها ويتأثر بها.

ولما كان للضرائب دور فعال وبارز في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية ، فسوف نناقش هذا الدور في هذا الفصل من خلال المحاور التالية :

٣-١ : دور الضرائب في تفعيل زيادة الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي وتحديثه وتطويره .

٣-٢ : دور الضرائب في تفعيل تنمية الصادرات المصرية .

٣-٣ : دور الضرائب في تفعيل تشجيع الإستثمار .

وذلك من إتجاهين :

الإتجاه الأول : يوضح المعاملة الضريبية الحالية التي تساهم في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية ، طبقا للتشريعات الضريبية المصرية القائمة ، لكل من الضريبة على الدخل ، والضريبة العامة على المبيعات ، والضريبة الجمركية ، مع التعليق عليها.

الإتجاه الثانى : يعرض بعض الإقتراحات الواجب الأخذ بها ، لزيادة إبراز دور الضرائب في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية.

٣-١ : دور الضرائب فى تفعيل زيادة الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره :

أولاً : المعاملة الضريبية الحالية التي تساهم في تفعيل زيادة الإنتاج المحلى:

٣-١-١ : بالنسبة للضريبة على الدخل طبقا للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية :

(١) إلغاء رسم تنمية الموارد المالية للدولة :

ألغى القانون فى المادة (الثانية) البند (١) من المادة (١) من القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة.

ولا شك أن إلغاء هذا البند سوف يؤدي إلى تخفيض سعر الضريبة الذي كان يلتزم الممول به في ظل القانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ ، مما يعمل على تخفيف العبء الضريبي على الممولين ، وتشجيعهم على الإلتزام الطوعي لتنفيذ الأحكام الضريبية بدقة وأمانة ، وزيادة الإنتاج.

(٢) الأخذ بمبدأ إقليمية الضريبة وعالميتها :

أخذ القانون في المادة (٦) بمبدأ إقليمية الضريبة وعالميتها ، إذ أن الضريبة تفرض على الدخل من أى نشاط يتم القيام به في مصر ، وبالتالي لا تفرض على دخول الأفراد عن أعمال أدت خارج البلاد ودفع عنها المقابل في الخارج ، وفي المقابل تفرض الضريبة على الأجانب عن أعمال أدت داخل مصر .

ولا شك أن الأخذ بمبدأ إقليمية الضريبة يخفف الأعباء الضريبية على أفراد المجتمع ، ويحقق لغير المصريين خصوصيتهم في الدخل التي إكتسبوها من خارج مصر ، تحفيزا لإستقطاب كبار المستثمرين العالميين على الإقامة داخل البلاد لمدد أطول ، بما يحقق الرواج في النشاط الإقتصادي المصري ، وزيادة الإنتاج .

(٣) تخفيض أسعار الضريبة وتوسيع الشرائح الضريبية :

فى المادة (٨) من القانون تم تخفيض أسعار الضريبة وتوسيع الشرائح الضريبية ، حيث تبلغ الشريحة الأولى فى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين حتى ٢٠٠٠٠ جنيه وتخضع للضريبة بسعر ١٠% ، وتبلغ الشريحة الرابعة ما يزيد على ٤٠٠٠٠ جنيه وتخضع للضريبة بسعر ٢٠% كما حددت المادة (٤٩) من القانون سعر الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية بواقع ٢٠% من صافى الربح السنوى . مما يوضح أن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) يحابى أصحاب الدخل الصغيرة والمتوسطة ، مما يؤدى إلى زيادة الأموال لدى الأفراد ، وبالتالي زيادة القوى الشرائية التى تضخ فى الأسواق ، وتساعد على الإنتعاش الإقتصادى.

علاوة على ذلك فإن إنخفاض أسعار الضريبة وتوسيع الشرائح ، سوف ينعكس إنعكاساً مباشراً على كل مستويات الدخل الخاصة بالعمولين، وبالتالي سوف يحققون فائضاً يتم ضخه فى الأسواق للوفاء بالإحتياجات الأساسية لهم ، مما يسهم فى إنتعاش حركة التجارة ، ويساعد المنتجين على التطوير والتحديث وزيادة قدرتهم التنافسية ، وتحقيق الإستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية ، ومن ثم زيادة الإنتاج وتطويره.

كما أنها سوف تسهم فى توسيع المجتمع الضريبى ، وإدخال القطاع غير الرسمى، وهو ما يطلق عليه " مصانع بئر السلم" فى دائرة التعاملات الرسمية ، حيث يمكن لهذا القطاع أن يستفيد من

الوجود العلني والرسمي ، والتعامل مع الأجهزة الحكومية بعد الإعلان عن التخفيضات الضريبية الجديدة ، لأن المشكلة الأساسية لهذا القطاع كانت التهرب الضريبي، وبعد إقرار النظام الضريبي الجديد سيصبح الأسهل له التعامل الرسمي ، وإستخراج سجل تجارى وصناعى ، وهو الأمر الذى سيققق عدة فوائد للمجتمع أهمها حمايته من المنافسة غير الشريفة التى يتعرض لها المنتجون من تلك المصانع غير المرخصة التى يمكن لها أن تعمل فى الضوء ، وتحصل على التمويل والرعاية الإجتماعية للعاملين بها ، بما يسهم فى إستقرارها ، مع مراعاة أن القطاع غير الرسمي حجمه كبير ، ويشكل قاعدة إنتاجية قد تصل إلى مليارات من الجنيهات فى حجمها .

هذا بالإضافة إلى أنها سوف تؤدى إلى إرتفاع الحصيلة الضريبية فى المدى الطويل ، فقد أثبتت التجارب فى العديد من الدول التى خفضت أسعار الضرائب أن الحصيلة الضريبية قد إنخفضت فى البداية ، إلا أن تزايد النشاط الإقتصادى أدى إلى رفع هذه الحصيلة فيما بعد .

كما يعنى تحديد الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية بواقع ٢٠% من صافى الأرباح السنوية ، تخفيض سعر الضريبة إلى نصف ما كان عليه فى ظل القانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ ، مما يؤدى إلى تحفيز زيادة الإنتاج المحلى وتحديثه .

(٤) عدم سرىان الضريبة على الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أصول المنشأة :

تنص المادة (٢٠) من القانون على " ألا تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أصول المنشأة الفردية ، عند تقديمها كحصة عينية نظير الإسهام فى رأس مال شركة مساهمة ، وذلك بشرط أن تكون الأسهم المقابلة للحصة العينية إسمية ، وألا يتم التصرف فيها قبل مضى خمس سنوات " .

ولا شك أن نص المادة (٢٠) من القانون يساعد فى زيادة الإنتاج وتحديثه فى مصر ، نظرا لأنه يساعد على تشجيع قيام الشركات المساهمة التى تساهم عادة بقسط وافر فى الإنتاج .

(٥) تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة للعقود طويلة الأجل :

إن ما ورد فى المادة (٢١) من القانون بخصوص تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة للعقود طويلة الأجل ، وكيفية تحديد نسبة الأعمال المنتهية من العقد خلال الفترة الضريبية يعد فكرا جديداً ، يسهل ويبسط عملية تحديد تلك الإيرادات ، ويتمشى مع ما جاء بمعيان المحاسبة المصرى رقم (٨) الخاص بعقود الإنشاءات .

(٦) إستحداث نظام جديد لحساب إهلاك الأصول الثابتة :

في المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من القانون رقم (٩١) .

جاء القانون بنظام حديث لحساب إهلاك الأصول الثابتة الواجب الخصم من الناحية الضريبية ، حيث ورد في صلب تلك المواد الأصول القابلة للإهلاك ، والقيمة التي يتم على أساسها حساب الإهلاك ، وطريقة الإهلاك ومعدله . كما يتضح من الجدول التالي :

الأصول	القيمة القابلة للإهلاك	طريقة الإهلاك	معدل الإهلاك
المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات	تكلفة الشراء أو الإنشاء أو التطوير أو التجديد أو إعادة البناء	القسط الثابت	٥ %
الأصول المعنوية	تكلفة الشراء أو الإنشاء أو التطوير أو التحسين أو التجديدات	القسط الثابت	١٠ %
الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات	أساس الإهلاك	القسط المتناقص	٥٠ %
أصول النشاط الأخرى	أساس الإهلاك	القسط المتناقص	٢٥ %
تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الإنتاج	تكلفة الآلات والمعدات	الإهلاك المعجل	٣٠ %

ويساعد حساب إهلاك الأصول الثابتة وفقا لما ورد بالمواد السابق ذكرها ، على دقة تحديد تكلفة الإنتاج بطريقة سليمة . مع مراعاة تعديل المادة (٢٧) من القانون بجعل الإهلاك المعجل إهلاكاً إضافياً بالنسبة للآلات المشتراة جديده.

(٧) : إلتزام مصلحة الضرائب بقبول الإقرار الضريبي على مسئولية الممول :

نصت المادة (٨٤) من القانون على إلتزام مصلحة الضرائب بقبول الإقرار الضريبي على مسئولية الممول، وعلى إلتزام الممول بسداد مبلغ الضريبة المستحق من واقع الإقرار، وذلك فى ذات يوم تقديمه ، بعد إستئزال الضرائب المخصومة والدفعات المقدمة ، وفى حالة زيادة الضرائب المخصومة والدفعات المقدمة على مبلغ الضريبة المستحقة يتم إستخدام الزيادة لتسوية المستحقات الضريبية السابقة ، فإذا لم توجد مستحقات ضريبية سابقة إلتزمت مصلحة الضرائب برد الزيادة ، ما لم يطلب الممول كتابة إستخدام هذه الزيادة لسداد أية مستحقات ضريبية فى المستقبل.

وهذا يعنى أن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) إعتبر الإقرار الضريبي المقدم من الممول هو الأساس فى ربط الضريبة ، حيث ألزم مصلحة الضرائب بقبول الإقرارات الضريبية التى يقدمها

الممول على أساس أنها حقيقية ، كما أنه ألزم المصلحة في حالة زيادة الضرائب المخصومة والدفعات المقدمة على مبلغ الضريبة المستحقة أن تستخدم هذه الزيادة لتسوية المستحقات الضريبية السابقة ، أو ترد إلى الممول في حالة عدم وجود مستحقات ضريبية سابقة ، ولا شك أن هذا يؤدي إلى مد جسور الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب ، مما يمنع التهرب الضريبي ، وإعطاء الممولين حافز زيادة الإنتاج .

كما أعطت المادة (٨٥) من القانون ميزة للممول ، بأنه إذا طلب قبل نهاية المدة المحددة لتقديم الإقرار بخمسة عشر يوماً على الأقل مد موعده تقديمه وسدد مبلغ الضريبة من واقع تقديره ، فإن الموعد القانوني لتقديم الإقرار يمتد لمدة شهرين .

كما أعطت المادة (٨٧) من القانون ميزة أخرى للممول، حيث نصت على أنه إذا إكتشف خلال فترة تقادم دين الضريبة سهواً أو خطأ في إقراره الضريبي الذي تم تقديمه، فإنه يلتزم بتقديم إقرار ضريبي معدل بعد تصحيح السهو أو الخطأ، بحيث إذا قسام الممول بتقديم الإقرار الضريبي المعدل خلال ثلاثين يوماً من الموعد القانوني لتقديم الإقرار، يعتبر الإقرار المعدل بمثابة الإقرار الأصلي.

كما يكون للبنوك العامة وشركات ووحدات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى تقديم إقرار معدل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماد الجمعية العمومية لحساباتها.

مع مراعاة أنه في حالة تقديم إقرار معدل، فإن الخطأ أو السهو في الإقرار لا يمثل مخالفة أو جريمة جنائية.

وهذا مما يزيد في مد جسور الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب (٨) فحص إقرارات الممولين سنوياً من خلال عينة:

تنص المادة (٩٤) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ على أنه: "على المصلحة فحص إقرارات الممولين سنوياً من خلال عينة يصدر بقواعد ومعايير تحديدها قرار من الوزير بناء على عرض رئيس المصلحة".

وهذا يعني إتباع نظام الفحص الضريبي بالعينة أو "الانتقائي"

ويقصد بالفحص الضريبي الانتقائي خضوع نسبة من الإقرارات الضريبية المقدمة والملفات لفحص دقيق في ضوء محددات ومؤشرات معينة في حين تعتمد باقي الإقرارات بالحالة التي أعدت عليها وبدون فحص ، بحيث يتم فحص الملف الضريبي مرة واحدة كل عدة سنوات وليس كل عام ، على أن يكفي كل سنة بعينة معينة على سبيل المثال وحسب الأحوال .

وبمعنى آخر أن الفحص الضريبي الانتقائي يقصد به إختيار مجموعة من الشركات الكبيرة كعينة وفحصها ضريبياً ، طبقاً لمؤشرات معينة ، وسريان نتيجة الفحص على كافة الشركات المماثلة للمجتمع الذي تم منه إنتقاء هذه العينة .

ويعتمد أسلوب الفحص الضريبي الإنتقائي على نظام ممكن لإختيار العينة التى يجب فحصها ، وفقاً لأسلوب معين يحدد الحالات الأولى بالفحص سنوياً ، وذلك وفق نظام للحاسب الآلى .

ويمتاز الفحص الضريبي الإنتقائي بالعديد من المزايا ، التى تتمثل فى الآتى :

أ - إنه يؤدى إلى التركيز على فحص الحالات الهامة التى تمكن من التوصل إلى حقيقة نتائج الممولين الخاضعين للضريبة ، وبالتالي حسم الخلافات المختلفة مع الممولين ، وزيادة الحصيلة الضريبية .

ب - إنه يتلاءم مع التطور المذهل فى حجم النشاط الإقتصادى وزيادة عدد الممولين والشركات العملاقة ، وما تتطلبه زيادة الإنتاج والثورة التكنولوجية العارمة من تقدم .

ج - إنه يشجع على الإلتزام الطوعى من الممولين ، ومكافحة التهرب الضريبى ، نظراً لأنه يلاحق حالات عدم الإلتزام ، ويخفف العبء الإدارى على حالات الإلتزام ، بإجراء فحص حالاتهم على فترات متباعدة .

د - إنه يحقق مردوداً إيجابياً لنشاط الفحص الضريبى ، بتحويل غير ملتزمين إلى ملتزمين ، عن طريق شعور المجتمع الضريبى بأن من يخطئ يعاقب .

هـ - إنه يحقق رقابة فعالة على المجتمع الضريبي ، حيث يخضع الجميع للرقابة دون إستثناء .

و - إنه يؤدي إلى جودة أعمال الفحص ، بالتركيز على الكيف وليس الكم.

ز - إنه يستثمر القوى العاملة في انحص الضريبي الإستثمار الجيد ، حيث يوفر الوقت للفاحص ، ويساعد في إكتساب خبرة فحص الملفات الكبيرة والحالات الهامة ، والتركيز على بعض العناصر ذات الأهمية في الحسابات المختلفة .

ح - إنه يوحد الإجراءات الأساسية في الفحص الضريبي ، وفق نظام موحد ومحدد يمر بمراحل متتابعة لكل مرحلة إجراءاتها ، كما يسهل إجراءات المراجعة ، وقياس كفاءة الأداء ، وتقييم الأعمال ، وتحديد المسؤولية ، ورعاية حقوق الممولين والفاحصين في نفس الوقت.

ط - إنه يوفر الوقت والجهد ، ويخفف الأعباء الإدارية عن كاهل مأموريات الضرائب ، ويعمل على سرعة المحاسبة الضريبية بكفاءة، مما يؤدي إلى إستقرار المجتمع الضريبي وزيادة الثقة بين أطرافه.

(٩) وقوع عبء الإثبات على مصلحة الضرائب في بعض الحالات :

تنص المادة (١٢٩) من القانون على أن : يقع على المصلحة عبء الإثبات في الحالات الآتية :

(١) تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الإعتداد به إذا كان مقدماً طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين (٨٣) و(٨٤) من هذا القانون ومستنداً إلى دفاتر منتظمة من حيث الشكل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية أو مبادئ محاسبية مبسطة منبثقة منها ، وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .

(٢) تعديل الربط وفقاً للمادة (٩١) من هذا القانون .

(٣) عدم الإعتداد بالإقرار إذا كان معتمداً من أحد المحاسبين ومستنداً إلى دفاتر وفقاً لأحكام المادة (٧٨) من هذا القانون .

وهذا يعنى تبنى فلسفة جديدة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الممولين ومصلحة الضرائب، حيث تثق المصلحة بأن الممول سيكون أميناً في الإعلان عن دخله الحقيقي، كما يثق الممول في أن المصلحة ستعامله بعدالة وإحترام، وبالتالي إعتبار الإقرار الضريبي المقدم من الممول سليم وصحيح إلى أن تثبت المصلحة عكس ذلك.

ومن ناحية أخرى عدم إهدار الدفاتر والسجلات والمستندات التي يمسكها الممول ، طالما أعدت وفقاً للأصول المحاسبية السليمة ، وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في ذلك ، بحيث لا يجوز للمصلحة عدم الإعتداد بها إلا بناء على دلائل موضوعية موثقة ،

وبالتالى تحديد التزامات الإدارة الضريبية فى إتخاذ إجراءات ربط الضريبة بما .. يحد من إساءة إستعمال سلطتها التقديرية فى هذا المجال .

وكل ما سبق يؤدى إلى زيادة الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب، بما يحقق كفاءة تنفيذ القانون فى إطار من الحيطة والنزاهة المطلوبين، وحفز الممولين على زيادة نشاطهم وتطوير وتحديث إنتاجهم.

(١٠) إنشاء مجلس أعلى للضرائب :

تقضى المادة (١٣٩) من القانون بإنشاء مجلس أعلى للضرائب تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء .

وهو ما يحقق المطالب التى نادى بها الكثيرون فى الندوات والمؤتمرات الضريبية على مر السنين ، إذ أن المجلس الأعلى للضرائب سوف يعد ويصدر ميثاقاً لحقوق دافعى الضرائب ، ومتابعة عمل الإدارة الضريبية والرقابة عليها ، ومتابعة تنفيذ وتطبيق القوانين الضريبية ، ومراجعة اللوائح والقواعد التفسيرية الخاصة بها والإتفاقيات الضريبية والتأكد من أن الهيكل التنظيمى والعمل الخاص بالإدارة الضريبية يسمح بتحقيق السياسة الضريبية ، ومراجعة تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالإدارة الضريبية ، والمراجعة الدورية والتعليق

على اللوائح والقرارات المعمول بها ، مما سيؤدي إلى إحداث تطوير هائل في الفكر الضريبي في مصر ، على نحو يفعل مفاهيم ويرسي تقاليد جديدة من العمل ، تنشيط الرقابة المجتمعة، وتحفز ديناميكية التطوير.

(١١) إلغاء خضوع إيرادات الأراضي الزراعية للضريبة على الدخل:

تنص المادة (الثانية) من القانون رقم (١٩٦) لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية ، على إلغاء المادتين (٣٨) ، (٤٠) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الخاصتين بتحديد إيرادات الأراضي الزراعية الخاضعة للضريبة على الدخل.

كما تنص المادة (الثالثة) من القانون رقم (١٩٦) على تعديل المادة (٣٧) من القانون رقم (٩١) على النحو التالي :

" تشمل الإيرادات الخاضعة للضريبة ما يأتي :

١- إيرادات العقارات المبنية المؤجرة وفقاً لأحكام القانون المدني.

٢- إيرادات الوحدات المفروشة " .

وقد كان نص المادة (٣٧) من القانون رقم (٩١) قبل التعديل

كمايلي:

" تشمل الإيرادات الخاضعة للضريبة مايتأتى:

١- إيرادات الأراضى الزراعية .

٢- إيرادات العقارات المبنية .

٣- إيرادات الوحدات المفروشة " .

وهذا يعنى أن إيرادات الأراضى الزراعية أصبحت غير خاضعة للضريبة على الدخل ، مما يؤدى إلى العمل على تشجيع الإنتاج الزراعى وزيادته ، وهو ما يعد من محاور وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية.

٣-١-٢ : بالنسبة للضريبة العامة على المبيعات طبقاً للقانون

رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

(١) الخصم الضريبي :

يقصد بالخصم الضريبي الميزة التى يمنحها المشرع لبائع السلعة، بأن يؤدى الضريبة على قيمة ما أضافه للسلعة فقط فى كل مرحلة من مراحل تداولها ، دون أن يتحمل بالضريبة على مستلزمات

إنتاجها ، أو الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيع السلعة ، وذلك بمنح المسجل حق تسوية الضريبة السابق تحميلها على مشترياته من الضريبة المستحقة على مبيعاته خلال الفترة الضريبية المقدم عنها الإقرار .

حيث نص المشرع في المادة (٢٣) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ على أنه : " للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته ، وما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته ، وكذلك الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها ... "

وكانت أهداف المشرع من ذلك مايلي :

- ١- الأخذ بنظام الضريبة على القيمة المضافة ، تمشيا مع النظم الضريبية الحديثة .
- ٢- توفير السيولة النقدية للدولة عند كل مرحلة تداول للسلع من بائع إلى آخر .
- ٣- توفير السيولة النقدية للمسجل المنتج ، وذلك بخصم الضريبة السابق سدادها عند شراء مستلزماته من الضريبة المحصلة على

مبيعاته، وبالتالي يتمكن من تحديث إنتاجه وتحسينه ن وهو محور من محاور تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية.

٤- عدم تضخيم أسعار السلع ، وذلك نتيجة عدم دخول قيمة الضريبة في عناصر تكلفة السلعة .

(أ) خصم الضريبة على مردودات المبيعات :

تنص المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه : " فى تطبيق المادة (٢٣) من القانون للمسجل خلال الفترة الضريبية أن يخصم من إجمالى الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة، ما سبق تحميله من ضريبة على المردودات من مبيعاته.

وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التالية :

- ١- ألا يخصم إلا ما سبق سداذه من ضريبة على السلع المرتدة.
- ٢- أن تكون السلع المرتدة قد تم إستلامها فعلا ، وقيدت بياناتها فى الدفاتر والسجلات المنتظمة للمسجل ، وتم رد قيمتها إلى المشتري بما فيها الضريبة ، أو تعليتها لحسابه بدفاتر المسجل .
- ٣- أن يصدر المسجل إشعار خصم أو إضافة (مبيناً به عنوان البائع ورقم تسجيله ، وإسم المشتري وعنوانه ، ورقم الفاتورة الضريبية وتاريخها ، وكافة البيانات الخاصة بالمردودات) .

(ب) خصم الضريبة على المدخلات والمشتريات :

يقصد بالضريبة على المدخلات الضريبة السابق تحميلها على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع خاضعة للضريبة .

ويقصد بالضريبة على المشتريات الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة من المنتج إلى تاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو العكس .

وطبقاً للمادة (٢٣) من القانون يحق للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته عن السلع ما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته ، وكذلك الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة ، بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها .

وطبقاً للمادة (١٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ، فإن الضريبة على المدخلات " أو المشتريات " القابلة للخصم التي يمكن للمسجل خصمها من إجمالي الضريبة المستحقة على مبيعاته خلال الفترة الضريبية هي :

- ١- ما سبق سداده من الضريبة على المدخلات " أو المشتريات " من السلع المصنعة محلياً ، إذا كانت جميع مبيعاته خلال الفترة الضريبية خاضعة للضريبة . "بشرط حيازته لفواتير ضريبية بتلك المبالغ" .

- ٢- ما سبق سداده من ضريبة على السلع المستوردة خلال الفترة الضريبية ، وفقا لبيانات شهادة الإجراءات الجمركية .
- ٣- ما سبق تحميله من ضريبة على ذات المشتريات التي يقوم المسجل ببيعها في مرحلة التوزيع .
- هذا ويشترط لإجراء خصم الضريبة على المدخلات والمشتريات مايلي:
- أ - أن تكون المدخلات من السلع الوسيطة "محلية الصنع أو مستوردة " الداخلة في الإنتاج .
- ب - أن تكون المدخلات أو السلع المشتراة تم شراؤها من بائع مسجل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات ، وأن يحتفظ المسجل بالفاتورة الضريبية أو شهادة الإجراءات الجمركية .
- ج - أن تكون المدخلات قد إستخدمت في صناعة مخرجات خاضعة للضريبة سواء تمت عملية التصنيع في نفس الفترة الضريبية ، أو في فترة أو فترات تالية .
- د - ألا تكون المدخلات أو المشتريات من السلع أو الخدمات الواردة بالجدولين رقمي (١ ، ٢) المرافقين للقانون .
- هـ- أن تكون نسبة الضريبة المخصومة إلى إجمالي الضريبة التي تم خصمها على المشتريات هي نفس نسبة الضريبة التي حملت بها السلع إلى ثمن تلك السلع .

وطبقاً للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ ، ولائحته التنفيذية ،
وتعليمات مصلحة الضرائب على المبيعات تكون الحالات التي لا
يسرى عليها نظام خصم الضريبة هي :

- ١- السلع والمواد المشتراة من بائع غير مسجل.
- ٢- السلع والمواد الوسيطة المعفاة من الضريبة .
- ٣- السلع والمواد الوسيطة التي تدخل في إنتاج سلع معفاة من
الضريبة .
- ٤- السلع والخامات التي يقوم المسجل بالتصرف فيها بحالتها ،
سواء بالبيع للغير ، أو إستخدام شخصي في غير الإنتاج .
- ٥- السلع والخدمات الواردة في الجدولين (١ ، ٢) المرفقين
للقانون .
- ٦- السلع المشتراة للإستخدام في غير الإنتاج المباشر الخاضع
للضريبة.
- ٧- مدخلات السلع المباعة لجهات معفاة من الضريبة .

(ج) خصم الضريبة المحملة على الآلات والمعدات وقطع
الغيار:

طبقا للمادة (٢٣ مكررا) المضافة إلى قانون الضريبة العامة على المبيعات بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ ، أصبح من حق المسجل بمصلحة الضرائب على المبيعات ، عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة عن قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ، ما سبق تحميله من هذه الضرائب على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار التي تستخدم في إنتاج سلعة أو تأدية خدمة خاضعة للضريبة ، بما فيها سلع الجدول رقم (١) المرفق بالقانون .

وذلك وفقا للشروط والأوضاع التالية طبقا لما ورد بالمادة (١٧ مكررا) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ :

١- لا يجوز خصم الضريبة السابق تحميلها على سيارات نقل الأفراد ، وسيارات الركوب ، إلا إذا كان إستخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة ، كسيارات النقل السياحي.

٢- إذا كانت الضريبة السابق تحميلها على تلك الآلات والمعدات وأجزائها وقطع غيارها تزيد على الضريبة المستحقة على المبيعات خلال شهر المحاسبة ، يكون الخصم في حدود المستحق من الضريبة، ويرحل ما لم يتم خصمه على الفترات الضريبية التالية ، حتى يتم الخصم بالكامل.

- ٣- لا يجوز خصم الضريبة السابق تحميلها على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع غيارها التي تستخدم في إنتاج سلعة معفاة ، أو سلع وخدمات غير خاضعة للضريبة .
- ٤- تخصم الضريبة السابق تحميلها على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع غيارها التي تستخدم في إنتاج مخرجات بعضها خاضع للضريبة " بما في ذلك الصادرات التي تخضع للضريبة بسعر صفر " وبعضها معفى أو غير خاضع للضريبة ، طبقا لنسبة المخرجات الخاضعة للضريبة إلى إجمالي المخرجات.
- ٥- يجوز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينيبه الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة للمصانع التي تنتج سلعا معفاة ، واللازمة لممارسة النشاط المرخص به ، وذلك وفقا لشروط السداد ، وفي الحدود وطبقا للقواعد والضمانات التي يصدر بها قرار من الوزير.
- ٦- يجوز لرئيس المصلحة أو من ينيبه الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة للمنشآت تحت الإنشاء ، لإنتاج سلعة أو تأدية خدمة خاضعة للضريبة ، وذلك وفقا لشروط السداد ، وفي الحدود وطبقا للقواعد والضمانات التي يصدر بها قرار من الوزير ، ولا يتم خصم تلك الضريبة من الضريبة المستحقة على مبيعات المنشأة عن السلع والخدمات إلا بعد سداد كل الضريبة.

وفي جميع الأحوال لا يجوز الإفراج النهائي عن الآلات والمعدات المنصوص عليها في البندين (٥) ، (٦) من هذه المادة ، إلا بعد سداد كامل الضريبة المستحقة .

٣-١-٣ : بالنسبة للضريبة الجمركية طبقا للقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته :

(١) تحديد فئة جمركية مخفضة على ما يستورد من الآلات والمعدات :

حيث تنص المادة (٤) من القانون رقم (١٨٦) لسنة ١٩٨٦ الخاص بتنظيم الإعفاءات الجمركية على أن " تحصل ضريبة جمركية بفئة موحدة ٥% من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التي تتم الموافقة عليها تطبيقا لأحكام القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ويخضع للفئة الموحدة المشار إليها ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الإستعمالات الخاصة بالبناء (من غير سيارات الركوب) اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير

التي يتم تنفيذها طبقاً لأحكام القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير .

ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات التي يتم إنشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة ، طبقاً لأحكام القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ ، وكذا مشروعات الإستصلاح والإستزراع التي تقام على الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ، وكذا المشروعات التي تقوم بها وحدات التعاون الإسكاني الخاضعة للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ ، ومشروعات الإسكان الشعبي التي تقوم بها الجهات التي تحدد بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى الوزير المختص.

كما يسرى حكم هذه المادة على ما تستورده المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشائها".

ومما لا شك فيه أن هذا يشجع الشركات على إنشاء المشروعات الصناعية والتوسع فيها ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه .

(٢) حساب الضريبة الجمركية على أساس القيمة الفعلية للبضائع المستوردة:

فى أول يوليو سنة ٢٠٠٠ تم تعديل بعض مواد قانون الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ ، ومنها :

المادة (٢٢) : التى تنص على أنه مع عدم الإخلال بالإتفاقيات الدولية التى تكون جمهورية مصر العربية ، طرفا فيها ، تكون القيمة الواجب الإقرار عنها للإغراض الجمركية فى حالة البضائع الواردة هى قيمتها الفعلية ، مضافا إليها جميع التكاليف والمصروفات الفعلية المتعلقة بالبضائع حتى ميناء الوصول إلى أراضى الجمهورية ، وإذا كانت القيمة محددة بنقد أجنبى ، فتقدر على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى ، ووفقا للشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية.

المادة (٢٣) : وتقضى بأنه على صاحب الشأن تقديم عقود الشراء أو الفواتير الأصلية موضحا بها شروط التعاقد ، وكذلك المستندات المتعلقة بالبضاعة ، معتمدة من جهة تحددها أو تقبلها مصلحة الجمارك ، وإذا تبين للمصلحة نقص المستندات أو عدم صحتها أو بعضها أو أحد بياناتها ، جاز لها عدم الإعتماد بها ، ويجب إخطار صاحب الشأن كتابة عند طلبه بالأسباب التى إستندت عليها المصلحة فى ذلك " .

وهذا يعنى إلغاء ما يسمى بالسعر الحكمى وتحسين السعر ، وهى القيمة التى تحدد فى سوق تنافسية حرة ، أى أن القيمة طبقا لذلك

تعد قيمة إفتراضية وفقا للسعر الحر فى سوق حرة ، أما تقدير القيمة للأغراض الجمركية طبقا لتعديل قانون الجمارك السابق الإشارة إليه ، فتؤخذ القيمة على أساس قيمة التعاقد الفعلى والصفقة الفعلية ، وبذلك يصبح العقد هو الأساس للقيمة ، للبعد عن أى أسعار يمكن أن تحددها الدولة ، ومن ثم تختفى المشاكل المترتبة على الاختلاف فى تقدير القيمة للأغراض الجمركية ، مما يشجع المستوردين والمنتجين على زيادة نشاطهم وتحسينه، بما يعود بالفائدة والنفع العام على تحسين الإنتاج وتحديث الصناعة ، ويساهم فى مواجهة الأزمة المالية العالمية .

(٣) التعريف الجمركية المنسقة :

فى ٣١/١٠/٢٠٠٠ صدر القرار الجمهورى رقم (٤٢٩) بتطبيق التعريف الجمركية المنسقة ، الذى تضمن تعديل الفئات الجمركية على ٥٥ بندا ، تشمل فى معظمها مستلزمات وخامات الإنتاج المستوردة من الخارج، وذلك للقضاء على تشوهات التعريف الجمركية التى تتمثل فى الفروق غير المقبولة بين المنتج النهائى تام الصنع والخامات والمستلزمات التى تدخل فى صناعة مثل هذا المنتج .

وأصدر المجلس الأعلى للتعريف الجمركية تعديلات مقترحة للتعريف الجمركية على السلع المستوردة تطبق إعتبارا من

١/١/٢٠٠٢، وتتضمن التعريفة خفض الضريبة الجمركية على ٦٨ منتجا ، ورفعها على ٢٨ منتجا على النحو التالي :

١- الصناعات النسيجية : تم إعفاء أكثر من ٢٠ بندا من مستلزمات صناعة الملابس.

٢- المستلزمات والصناعات الطبية : تم إجراء تخفيضات على التعريفة الجمركية لعدد ٨ سلع .

٣- الصناعات الكيماوية : تم تخفيض فئات التعريفة الجمركية على ١٤ مادة.

٤- الإنتاج الصناعي وقطاعاته : تم تخفيض الضريبة الجمركية على ٤٤ صنفاً .

٥- رفع الفئات الجمركية على ٢٨ سلعة لمساعدة الصناعة المحلية.

وتهدف هذه القرارات والتعديلات في المقام الأول إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتحديثه ، وحماية ومساندة الصناعة الوطنية ، بفرض قدر أكبر من الضريبة الجمركية على بعض السلع التي لها مثل في الإنتاج المحلي ، كما تهدف التعديلات إلى مساندة الإنتاج الزراعي بتخفيض التعريفة على بعض أنواع المستحضرات الزراعية من

٢٠% إلى ٥٠%، وكذلك الإنتاج الصناعي الذي تمت مراعاته بشكل كبير في التعديلات.

ومما لا شك فيه أن تراجع الضرائب الجمركية على واردات التصنيع المحلي من الخامات ومستلزمات الإنتاج يساهم في دعم عملية التصنيع وتحديثها ، وتقوية المركز التنافسي للسلع المصرية في الأسواق الخارجية، ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض التعريفة الجمركية على متطلبات الإنتاج يساهم في تشجيع المستثمرين نتيجة لإنخفاض التكاليف النهائية للمنتج ، كما أن تراجع معدلات التعريفة الجمركية على بعض مستلزمات الإنتاج يمثل أهمية خاصة في إنخفاض التكاليف النهائية للمنتج المحلي ، مما يدعم قدراته على المنافسة في الداخل والخارج ، وإمكانية مواجهة الأزمة المالية العالمية .

ثانياً : الإقتراحات الواجب الأخذ بها لتساهم في تفعيل زيادة الإنتاج المحلي :

تتلخص هذه الإقتراحات في الآتى :

(١) محاولة ملافاة الإختلاف بين الدخل المحاسبى والدخل الضريبى:

وذلك عن طريق التقارب والتوفيق بين الدخلين ، فيما يتعلق بالمبالغ التى تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب

الصناديق الخاصة للتوفير أو الإدخار أو المعاش ، والتبرعات ، والمخصصات فيما يختص بكل من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية على النحو التالي:

- فالبند (٥) من المادة (٢٣) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ينص على أن "تعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم : المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الإدخار أو المعاش أو غيرها ، سواء أكانت منشأة طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ ، أم القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الإجتماعي الخاص البديلة ، أم كانت منشأة طبقاً لنظام له لائحة أو شروط خاصة، وذلك بما لا يجاوز (٢٠%) من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها ، بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوصاً فيها على أن ما تؤديه المنشأة طبقاً لهذا النظام يقابل مكافأة نهاية الخدمة أو المعاش ، وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة أو مستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص".

ويقترح حذف العبارة التي تنص على أن المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة

للتوفير أو الإدخار أو المعاش لا تجاوز (٢٠%) من مجموع مرتبات وأجور العاملين بالمنشأة .

وذلك لكي تترك للمنشآت حرية تحديد هذه المبالغ بالنسبة التي ترى أنها مناسبة ، طالما أن لمصلحة الضرائب الحق في التأكد من صحة هذه المبالغ وتخفيضها إذا كانت مغالى فيها .

- والبند (٨) من المادة (٢٣) من القانون رقم (٩١) ينص على أن " تعد من التكاليف واجبة الخصم : التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها، ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ومؤسسات البحث العلمي المصرية ، وذلك بما لا يجاوز (١٠%) من الربح السنوى الصافى للممول " .

ومما لا شك فيه أن شرط عدم تجاوز قيمة التبرعات (١٠%) من الربح السنوى الصافى للمنشأة يعتبر مجحفاً ، نظراً لأن التبرع يتم عادة خلال السنة ، فى حين أن المنشأة أو الشركة لا تتعرف على أرباحها أو خسائرها إلا فى نهاية السنة ، وبالتالي لا تتمكن من التنبؤ عند قيامها بالتبرع بأرباح المنشأة أو خسائرها ، حتى تزيد أو تنقص من قيمة التبرع فى حدود النسبة المحددة قانوناً ، ولا ريب أن العدالة تقتضى عدم تحديد قيمة التبرعات بنسبة معينة من الربح السنوى الصافى ، وتركها لمشئئة المنشأة ، طالما أن مصلحة الضرائب لها الحق فى الفحص لإعتماد

التبرعات ، والإعانات في الحدود المعقولة ، وبموجب ما يؤيدها من مستندات صحيحة ، شأن أي مصروف آخر يتعرض له القانون صراحة.

- والبند (١) من المادة (٢٤) من القانون رقم (٩١) ينص على ألا يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم : المخصصات على إختلاف أنواعها .

وهذا النص يخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من إعتبار المخصصات من التكاليف واجبة الخصم ، إذا ما كانت معدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار .

مما يتعين ضرورة تعديل هذا البند .

- (٢) تعديل القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بتضمنه النصوص القانونية التي تعمل على تنشيط وزيادة الإنتاج الصناعي . والتي كانت واردة بالقانون رقم (١٨٧) لسنة ١٩٩٣ وهي :

(أ) إعفاء الأرباح الرأسمالية المستخدمة في شراء أصول رأسمالية جديدة.

حيث تنص المادة (١١٧) من القانون (١٨٧) لسنة ١٩٩٣ على أن:

" تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للشركة ، وكذا الأرباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الإستيلاء على أى أصل من هذه الأصول ، سواء أثناء قيام الشركة أو عند إنقضائها .

وإذا ما تم إستخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الإستيلاء عليها بالكامل فى شراء أصول رأسمالية جديدة ، تحل محل الأصول المباعة أو الهالكة أو المستولى عليها ، وتؤدى إلى زيادة الإنتاج وتحسينه خلال نفس السنة التى تم فيها البيع أو الحصول على التعويض ، أو خلال السنتين التاليتين لإنهاء هذه السنة ، تستنزل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للإستبدال، كل ذلك بشرط إمساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد فى هذا القانون، ودون الإخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه".

فما لا شك فيه أن إعفاء الأرباح الرأسمالية المستخدمة فى شراء أصول رأسمالية جديدة من الضريبة يؤدى إلى تحديث الآلات والمعدات.

(ب) تخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات الصناعية :

حيث تنص المادة (١١٢) من القانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (١٨٧) لسنة ١٩٩٣ على أن يكون سعر الضريبة ٤٠% من صافى الأرباح الكلية السنوية للشركة ، وذلك فيما عدا :
أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير ، فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢% .

ولما كانت المادة (٤٩) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ قد حددت سعر الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية بواقع (٢٠%) من صافى الأرباح السنوية ، دون تفرقة بين الشركات الصناعية والشركات التجارية ، فى حين أن الأمر يتطلب لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ضرورة تشجيع الشركات الصناعية عن الشركات التجارية ، مما يستوجب أن يكون سعر الضريبة بالنسبة للشركات الصناعية أقل من (٢٠%).

(جـ) إعفاء نسبة من رأس المال المدفوع :

حيث ينص البند (١) من المادة (١٢٠) من القانون (١٨٧) بأن " يعفى من الضريبة مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع مما لا يزيد على الفائدة التى يقرها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة ، وذلك بشرط أن تكون الشركة من

شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص ، وأن تكون أوراقها المالية مقيدة في سوق الأوراق المالية".

(د) إعفاء أرباح الشركات الصناعية :

حيث ينص البند (٨) من المادة (١٢٠) على أن تعفى من الضريبة "أرباح الشركات الصناعية التي تقام بعد العمل بهذا القانون ، وتستخدم خمسين عاملاً فأكثر ، ويسرى الإعفاء لمدة خمس سنوات ، تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج .

ويشترط للتمتع بالإعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة ، تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها ، ومنظمة من حيث الشكل ، وفقاً للأصول المحاسبية السليمة ، وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن ."

(٣) إعفاء السلع الرأسمالية من الضريبة العامة على المبيعات:

حيث تنص المادة (٢) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ على

أن:

" تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص .

وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، ويكون فرض الضريبة بسعر (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج ، طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

ويستنتج من نص هذه المادة من القانون الذي يقضى بفرض الضريبة على السلع المصنعة المحلية والمستوردة ، إلا ما إستثنى بنص خاص أنه يشمل السلع الإستهلاكية والرأسمالية .

وإذا كان الأمر كذلك فإن فرض ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية يثور حوله العديد من الإنتقادات التي تتلخص فى الآتى :

١- التأثير على حافز المنتجين على الإنتاج ، وتحديث المعدات والآلات المستخدمة فيه ، وهو ما يتعارض مع تشجيع وتحديث الصناعة ، وتنمية الصادرات المصرية.

٢- التناقض مع فلسفة فرض ضريبة المبيعات على السلع المخصصة للإستهلاك وحدها ، بصرف النظر عن هوية العناصر المكونة لها (إنتاج محلى أو مستورد) فالسلع الرأسمالية ليست مخصصة للإستهلاك المحلى ، ولكنها تستخدم كوسائل إنتاج فى المنشآت ، وبالتالي يجب ألا تكون محلاً لفرض هذه الضريبة ، وهذا الإتجاه هو ما تعمل به العديد من الدول التى تطبق نظام الضريبة على المبيعات.

٣- تتناقض المشرع الضريبي في مصر مع نفسه ، ففي ضرائب الدخل يعمل على تشجيع المنشآت على تجديد آلاتها ومعداتةا بإستمرار بغية زيادة إنتاجها بالسماح لها بخصم ما يعادل (٣٠%) من تكلفتها كإهلاك معجل عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ، في حين أنه من ناحية أخرى يفرض ضريبة مبيعات على هذه الأصول الرأسمالية .

٤- تكرار إستحقاق الضريبة على هذه السلع الرأسمالية مرتين : مرة بعد إتمام صنعها وبيعها ، ومرة أخرى عندما تباع المنتجات التي أسهمت في إنتاجها ، إذ أن ثمن بيعها يتضمن جزءاً من إهلاك هذه السلع .

٥- إعتبار الضريبة المسددة على هذه السلع من عناصر تكلفتها ، مما يؤدي إلى زيادة قسط إهلاك هذه السلع الرأسمالية ، وبالتالي تخفيض أرباح المشتري الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية .

ولذلك طالب الكثيرون بإعفاء السلع الرأسمالية ، سواء كانت مصنعة محليا أو مستوردة - من الضريبة العامة على المبيعات.

كما رأى البعض أن السلع الرأسمالية - سواء كانت مصنعة محليا أو مستوردة - تنقسم إلى نوعين :

النوع الأول : سلع رأسمالية تقتنى بغرض بيعها أو الإتجار فيها.

النوع الثانى : سلع رأسمالية تقتنى بغرض إستخدامها فى مزاوله النشاط الإنتاجى .

وبالتالى إذا ما كانت السلع الرأسمالية من النوع الأول ، فإنها تخضع للضريبة العامة على المبيعات ، أما إذا كانت من النوع الثانى فإنها لا تخضع للضريبة ، إستنادا إلى تعريف القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ المستورد فى المادة (١) بأنه : " كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم بإستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة ، بغرض الإتجار " .

وبمفهوم المخالفة فإنه إذا تم إستخدام السلع الصناعية الرأسمالية فى الإنتاج ، فإنها لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات ، ويسرى نفس الوضع على السلع الرأسمالية المصنعة محلياً .

كما صدرت العديد من الأحكام من محكمة النقض والمحاكم الإدارية التى تقضى بعدم خضوع السلع الرأسمالية للضريبة العامة على المبيعات ومنها الأحكام التالية : نقض : ٧٧٢٤ لسنة ٦٥ ق ،

٣٨٩٦ لسنة ٦٥ ق ، ١١٩٠ لسنة ٧٣ ق ، ٣٦٨ لسنة ٧٣ ق ، ٦٤٥ لسنة ٦٩ ق ، ١٥١١ لسنة ٧٣ ق^(١) .

ولذلك نطالب بإعفاء السلع الرأسمالية - سواء كانت مصنعة محليا أو مستوردة - من الضريبة العامة على المبيعات ، إذا ما كانت تقتنى بغرض إستخدامها في مزاولة النشاط الإنتاجي .

إذ أن الأصل في هذه الضريبة أنها ضريبة على المبيعات تفرض على منتج يتم بيعه في السوق المحلية ، والسلع الرأسمالية لاتباع ، ولكنها تستخدم في إنتاج سلع ومنتجات تعرض للبيع .

كما أن إعفاء السلع الرأسمالية من الضريبة العامة على المبيعات يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحديث الآلات والمعدات ، وهو ما يعد من الأهمية بمكان لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية .

(٤) تطبيق النظام الشامل للضريبة على القيمة المضافة :

تطبق مصر حالياً نظام الضريبة على القيمة المضافة في صورة جزئية غير شاملة، بموجب القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ .

ولما كان نظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل يتسم بالعديد من المزايا التي تتمثل في الآتي :

(١) مجلة المحاسبة التي تصدرها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد الثاني والثلاثون ، سبتمبر (٢٠٠٨) صفحة (٣٨) .

- ١- تحسين الكفاءة الإقتصادية للنظام الضريبي عن طريق إزالة الثغرات الحالية في قانون الضريبة العامة على المبيعات ، والتي نشأت عن إتخاذ وعاء ضريبي ضيق ، وعدم تناول الخصم الضريبي الضريبة المدفوعة في مراحل سابقة في بعض الحالات .
- ٢- القضاء على الإزدواج الضريبي الذي ينشأ من عدم إستطاعة المنتجين الصناعيين من خصم الضريبة على مدخلات إنتاجهم المشتراة.
- ٣- توزيع عبء الضريبة على المراحل الإقتصادية المختلفة توزيعا عادلا ، يتمشى مع القيمة التي أضافتها كل مرحلة.
- ٤- تمكين الإدارة الضريبية من إحكام الرقابة على تطبيقه ، والتضييق من فرص التهرب .
- ٥- تحقيق حصيلة دورية منتظمة ذات تكلفة منخفضة ، تساهم في تحقيق نمو البنية الأساسية للمجتمع .
- ٦- تنشيط عملية التصدير وقدرته على المنافسة الخارجية ، بإسترداد المسجل ما سبق سداذه من ضريبة على مدخلات إنتاجه المصدر.
- ٧- إعتباره أفضل صورة وصل إليها الفن الضريبي في فرض الضريبة العامة على المبيعات ، حتى أن أغلب دول العالم ، سواء منها المتقدمة أو النامية أخذت به .

وكل هذه المزايا العديدة تجعل نظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل من الركائز الأساسية التي تساعد على زيادة الإنتاج المحلى وتحديثه وتطويره ، مما يساهم بقسط وافر فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية .

مما يستوجب ضرورة تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١ إلى نظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل ، وفقا للملاحق المقترحة التالية :

١ - رفع حد التسجيل للمكلفين بالضريبة :

طبقا لأحكام المادة (١٨) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ ، والقرار الوزارى رقم (١١٦) لسنة ١٩٩١ ، واللائحة التنفيذية للقانون، والقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات ، يكون حد التسجيل فى الضريبة العامة على المبيعات كمايلى:

- ٥٤ ألف جنيه للمنتج الصناعى ومورد الخدمة.
- ١٥٠ ألف جنيه لتاجر الجملة وتاجر التجزئة .

ولما كان مستوى حد التسجيل الذى يصبح عنده التسجيل إلزاميا فى الضريبة على القيمة المضافة إختيارا حاسما من حيث تصميم وتنفيذ الضريبة ، ويتضح من التجربة أن دولا كثيرة تميل إلى وضع حدود تسجيل مفرطة فى الإنخفاض وبالتالي تواجه صعوبات

كثيرة عندما يتبين لإدارتها الضريبية أنها في وضع لا يمكنها من إدارة عدد كبير من الخاضعين للضريبة، كما حدث في كندا ومالطة.

ومن ناحية أخرى فإن جاذبية حد التسجيل المرتفع من المشاهدات التجريبية المنتظمة التي توضح إسهام نسبة صغيرة نسبيا من الشركات بنسبة كبيرة للغاية من الإيرادات الممكن تحصيلها من الضريبة على القيمة المضافة ، ومن ثم فإن وضع حد تسجيل مرتفع يحقق وفورات في الموارد الإدارية النادرة مقابل تكلفة بسيطة من الإيرادات.

وبالنظر إلى أن المفاضلة بين الإيرادات وتكاليف تحصيلها تعتبر مسألة أساسية ، حيث يجب أن يرتفع حد التسجيل الملائم كلما زادت تكلفة إدارة الضريبة .

وبالنسبة للوضع في مصر ، وتمشيا مع ظروفها الإقتصادية والاجتماعية ، وضخامة أعداد أصحاب المنشآت الصغيرة الذين لا يسكنون حسابات منتظمة ، ولا يحررون فواتير ، ولا يتعاملون مع جهات ممسكة لحسابات منتظمة في معظم معاملاتهم ، مما يزيد من العبء الإداري الضريبي في محاسبتهم ، ويخلق مشاكل عديدة ، وبالتالي فإن مقارنة الإيرادات المتوقعة من هذه الشريحة لا تتناسب مع التكاليف الباهظة التي يتحملها الجهاز الضريبي .

ولما كان حد التسجيل الوارد في قانون الضريبة العامة على المبيعات السابق الإشارة إليه يعد متدنياً إلى حد كبير ، مما يؤدي إلى كثرة عدد الملزمين بالتسجيل في مجال الضريبة على القيمة المضافة . فإن الأمر يتطلب رفع حد التسجيل إلى ٥٠٠ ألف جنيه لكل الفئات في مراحل الإنتاج الصناعي وتأدية الخدمات والإستيراد وتجارة الجملة والتجزئة ، مما سوف يؤدي على خروج ما يقرب من ٣٠ ألفاً من المسجلين حالياً في مجال الضريبة على المبيعات من دائرة الخضوع للضريبة على القيمة المضافة ، وبالتالي عدم التسجيل بمصلحة الضرائب.

٢ - إخضاع كافة السلع والخدمات للضريبة :

تناول المشرع الضريبي في المادة (٢) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ تحديد نطاق السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، التي تنص على أن :

" تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما إستثنى بنص خاص .

وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون.

ويكون فرض الضريبة بسعر "صفر" على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج ، طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وبذلك فإن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات قد وضع إطاراً شاملاً لهذه الضريبة ، حدد بموجبه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة على النحو التالي:

(أ) السلع الخاضعة للضريبة :

عرفت المادة (١) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ السلعة بأنها كل منتج صناعي ، سواء كان محلياً أو مستورداً ، ويعنى هذا أن المشرع قد أورد تعريفاً عاماً مجرداً للسلعة.

فالسلعة بمفهوم قانون الضريبة العامة على المبيعات هي كل منتج صناعي من حيث طبيعته ، محلياً أو مستورداً من حيث منشأها.

ومن هذا يتبين مايلي :

- ١- أن طبيعة السلعة الخاضعة للضريبة تتمثل في كل منتج صناعي ، وقد حددت المادة (١) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ المقصود بالتصنيع بأنه تحويل المادة ، عضوية أو غير عضوية ، بوسائل يدوية أو آلية أو غيرها من الوسائل ، إلى منتج جديد ، أو تغير حجمها أو شكلها أو مكوناتها أو طبيعتها أو نوعها.
- كما يعد تصنيعاً كذلك - بمفهوم نفس المادة - تركيب الأجهزة والتغليف وإعادة التغليف، والحفظ في الصناديق والطرود والزجاجات، أو أية أوعية أخرى.

ويستثنى من ذلك عمليات تعبئة المنتجات الزراعية بحالتها، وعمليات التعبئة التى تقوم بها محلات البيع بالتجزئة عند البيع للمستهلك مباشرة.

كما يستثنى من ذلك أيضاً أعمال الآلات والمعدات لأغراض التشييد والبناء .

وبناء على ما تقدم فإن الصناعات التى تدخل منتجاتها فى نطاق السلع الخاضعة للضريبة على المبيعات، هى الصناعات التى تقوم بتحويل المادة الأولية، أو التى أدخلت عليها بعض العمليات لتحويلها من شكل إلى آخر جزئياً أو كلياً بهدف بيعها، وهى ما تعرف بالصناعات التحويلية، مثل الصناعات الكيماوية والدوائية والغذائية، وكذلك الصناعات التجميعية، مثل صناعة الآلات والمعدات والسيارات.

كما توجد أيضاً الصناعات الإستخراجية التى تقوم بعمليات إستخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض أو جبالها، وتدخل منتجات هذه الصناعات فى حالة تحويلها إلى منتج جديد فى نطاق السلع الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، ما لم يتقرر إعفاؤها.

وتتطلب المادة (١) من القانون الإسترشاد فى تحديد مسمى السلعة، بما يرد بشأنها من ملاحظات ونصوص بالبنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريفات الجمركية.

كما عرف المشرع المنتج الصناعي بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع، سواء كان الشخص طبيعياً أو معنوياً، وسواء كانت الممارسة إعتيادية أو عرضية، وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية .

٢ - أن الضريبة تسرى على السلع المصنعة بصفة عامة دون النظر لبلد المنشأ، حيث لم يفرق المشرع بين السلع المحلية والسلع المستوردة من حيث الخضوع للضريبة .

ويتضح مما سبق أن كافة السلع المصنعة المحلية والمستوردة تخضع للضريبة العامة على المبيعات إلا ما أستثنى بنص خاص .

وهذا ما يجب أن يكون عليه الوضع طالما أننا بصدد تطبيق نظام " الضريبة على القيمة المضافة الشامل .

(ب) الخدمات الخاضعة للضريبة :

عرفت المادة (١) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق .

ويتبين من التعريف السابق أن المشرع رسم نطاقاً خاصاً ومحددًا بالنسبة للخدمات الخاضعة للضريبة، حيث عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المجرد، كما فعل عند تعريفه للسلع الخاضعة للضريبة، بل لجأ إلى أن يضع لكل خدمة يرى سريان الضريبة عليها

إسما تنفرد به ، على سبيل الحصر والتحديد في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون ، وذلك في إطار ما رسمه المشرع بأن يكون تحديد الخدمة بالتحديد العيني لها ، وليس بالتعريف العام المجرد.

وعلى ذلك تكون الخدمات الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات هي الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ ، وما جاء بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات ، الصادر في ٢٩ يناير ١٩٩٧ وعددها " ١٧ خدمة " فقط دون غيرها.

ولما كنا بصدد تطبيق نظام " الضريبة على القيمة المضافة " الشامل ، فإن المنطق السليم ، يقتضى معاملة الخدمات ضريبيا ، نفس معاملة السلع الخاضعة للضريبة ، بمعنى أن تخضع كافة الخدمات للضريبة على المبيعات إلا ما إستثنى بنص خاص.

٣ - تقليل فئات الضريبة :

تعتبر الضريبة العامة على المبيعات ذات أسعار متعددة ، حيث أخذ المشرع بأسلوبين لتحديد فئة الضريبة هما :

(١) أسلوب السعر القيمي للضريبة : يقوم هذا الأسلوب على تحديد

سعر الضريبة على أساس نسبة مئوية من القيمة الخاضعة للضريبة .

(٢) أسلوب السعر النوعي للضريبة : يقوم هذا الأسلوب على تحديد فئة ضريبية ثابتة على الوحدة من السلعة ، بصرف النظر عن قيمتها، وقد تكون وحدة الفئة الضريبية الوزن أو العدد أو الحجم .

وتتحدد أسعار الضريبة العامة على المبيعات طبقاً لأحكام المادتين (٢) ، (٣) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ ، حيث تنص المادة (٢) على أن :

" تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما إستثنى بنص خاص .
" وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

ويكون فرض الضريبة بسعر "صفر" على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج، طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وتنص المادة (٣) من القانون على أن :

" يكون سعر الضريبة على السلع ١٠% وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق ، فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات.

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة، وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرفقين .

ومن إستقراء المادتين السابق الإشارة إليهما يتبين أن المشرع الضريبي إتبع نظام الفئات المتعددة للضريبة ، حيث لا يوجد سعر موحد لجميع السلع والخدمات ، كما أنه فرق بين السلع والخدمات المصدرة للخارج ، والسلع والخدمات المحلية والمستوردة ، وذلك على النحو التالي:

(١) سعر الضريبة على السلع والخدمات المصدرة للخارج :

تنص المادة (٣/٢) على أن السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج يتم حساب الضريبة بالنسبة لها بسعر "صفر" وهذا يعني عدم تحصيل ضريبة عنها ، بالرغم من النص على خضوعها للضريبة ، ويرجع ذلك إلى رغبة المشرع في تمكين المصدر من خصم الضريبة المسددة على مداخلته الخاضعة للضريبة ، حيث لا يسرى هذا الخصم في حالة السلع المعفاة من الخضوع للضريبة .

(٢) سعر الضريبة على السلع المصنعة المحلية والمستوردة :

- يكون السعر العام للضريبة العامة على المبيعات على كل منتج صناعي محلي أو مستورد بواقع ١٠% من ثمن البيع ، وذلك طبقاً للمادة (٣) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ .

• طبقاً للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على المبيعات، والجداول المرفقة له يكون سعر الضريبة العامة على المبيعات بواقع ٥% لبعض السلع ، وبواقع ٢٥% لسلع أخرى .

أما بالنسبة لسيارات الركوب فإن السعة اللترية لها هي الفاصل في تحديد ضريبة المبيعات الواجبة التطبيق ، والتي تتراوح ما بين ١٠% ، ٤٥% .

أما سعر الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون فيتراوح ما بين ٥% ، ١٥% .

ويتضح مما تقدم وجود خمس فئات سعرية ، بخلاف السعر العام البالغ ١٠% ، وتتراوح هذه الأسعار بين ٥% ، ٤٥% بالنسبة للسلع ، أما الخدمات الخاضعة للضريبة على المبيعات ، فإنه تطبق عليها ثلاث فئات سعرية مختلفة وهي ٥% و ١٠% و ١٥% .

ولما كنا بصدد تطبيق نظام " الضريبة على القيمة المضافة " الشامل ، فإن الأمر يتطلب تقليل عدد فئات الضريبة على السلع والخدمات، بما يؤدي إلى سهولة تطبيق الضريبة وإستدائها من المسجلين ، وتيسير الإجراءات الخاصة بالمحاسبة الضريبية والمراجعة.

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يجب عند التفكير في تقليل عدد فئات الضريبة على المبيعات على السلع والخدمات مراعاة مايلي :

- ١- توحيد سعر الضريبة لكل من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، بحيث يخضع كل منهما لسعر ضريبي واحد دون التفرقة بينهما ، وبالتالي يتعين إلغاء الجدول رقم (٢) المرافق للقانون ، وطالما أننا سبق أن رأينا خضوع كافة الخدمات للضريبة ، إلا ما أستثنى بنص خاص، فإننا ننادى بأن يكون سعر الضريبة موحداً لكل من السلع والخدمات.
 - ٢- خضوع السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج بسعر "صفر" وذلك تشجيعاً للتصدير وتتميته.
 - ٣- مراعاة التمييز في فئات الضريبة التي سوف يتم فرضها على السلع والخدمات ، تبعاً لنوعية السلعة والخدمة ، من حيث كونها ضرورية أو شائعة الإستهلاك أو كمالية.
- فالسلع والخدمات الضرورية : هي التي لا يستطيع الأفراد الإستغناء عنها لحفظ حياتهم ، أو لإشباع حاجات أساسية لديهم، سواء أكان راجعاً لعوامل نفسية أو نتيجة تعودهم وظروفهم الإجتماعية.
 - والسلع والخدمات الشائعة الإستهلاك : هي التي لا تصل لإشباع حاجات ضرورية ، غير أن الحاجات التي تشبعها لا تعد كمالية أو ترفية ، وإستهلاكها لا يقتصر على طبقة معينة ، بل ينتشر بين كل الطبقات.

• **والسلع والخدمات الكمالية :** لا تخرج عن كونها مواداً للترف، يمكن أن يستغنى الشخص عن إستعمالها ، دون أن يلحقه ضرر ، فهي لا تشبع حاجات أساسية ، وإنما تزيد من مقدار رفاهيته .

٤- محاولة الإسترشاد في تحديد فئات الضريبة على القيمة المضافة ، على السلع والخدمات التي يجب أن تطبق في مصر بالفئات "الأسعار" التي طبقتها بعض دول العالم ، حتى لا يكون هناك شطط أو مغالاة.

٥- أن يعاد النظر بصفة مستمرة من وقت لآخر في فئات الضريبة المقررة على السلع والخدمات حتى تكون ملائمة للحالة الإقتصادية والاجتماعية السائدة.

وتأسيساً على ما تقدم فإننا نقترح أن تكون فئات الضريبة على القيمة المضافة عند تطبيق النظام الشامل لها في مصر كمايلي :

١- أن يكون السعر العام للضريبة على القيمة المضافة على كل من السلع والخدمات الشائعة الإستهلاك الخاضعة للضريبة " المحلية والمستوردة " بواقع (٨%) من ثمن بيع السلعة أو تأدية الخدمة.

وقد تم التوصل إلى هذا السعر عن طريق جمع الأسعار القائمة حالياً بواقع ٥% و ١٠% وأخذ المتوسط لهما وهو (٨%) .

٢- أن يكون سعر الضريبة على السلع والخدمات الكمالية بواقع ٢٥% ، وتشمل السلع الخاضعة حالياً لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع ٢٥% .

على أن يضاف إليها السيارات والخدمات الترفيهية أو الكمالية ، مثل خدمات الفنادق والمطاعم الراقية " ٥ نجوم " وخدمات شركات الطيران ، وخدمات الاتصالات الدولية والمحلية عن طريق التليفون المحمول ، وخدمات استخدام الأقمار الصناعية ، وخدمات تشييد القصور والفيلات والشاليهات الفارهة في المدن والمصايف ، وخدمات التمثيل والغناء والسينمات والمسارح ، وخدمات الحفلات والعروض والمعارض ... إلخ ، مع مراعاة إعفاء السلع والخدمات الضرورية من الضريبة .

٤ - تحويل الضرائب النوعية إلى ضرائب قيمية :

مراعاة لإعتبارات إجتماعية ومالية ، رأى المشرع الضريبي الإبقاء على عدد محدود من السلع ظل خاضعا لنفس فئات ضريبة

الإستهلاك الملغاة ، على الأساس النوعى ، وهى الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ .

وإستناداً إلى أننا بصدد تطبيق نظام "الضريبة على القيمة المضافة الشامل " فإن الأمر يقتضى تحويل كافة الضرائب النوعية الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون إلى ضرائب قيمية ، إذ تمتاز الضرائب القيمية بسهولة حسابها ، وعدم تغير عبئها مع تغير مراحل الدورة الإقتصادية.

ويمكن أن تسرى الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع الواردة بالجدول رقم (١) ووفقاً لأسعار الضريبة التى تم إقتراح فرضها بواقع ٨% ، ٢٥% على النحو التالى :

سلع تخضع للضريبة بسعر (٢٥%)	سلع تخضع للضريبة بسعر (٨%)
شاي مستورد معبأ عادى أو فاخر مياه غازية محلية أو مستوردة. الجنة (البيرة) الكحولية وغير الكحولية. تبغ : خام ، تمباك ، سيجار ، سجاير ، معسل ، نشوق ، مدغة. كحول ، نبيذ عنب ، مشروبات	الشاي الحر والموزع بالبطاقات التموينية . سكر بنجر وسكر قصب. منتجات النفط : بنزين ، أرواح بيضاء ، كيروسين ، سولار ، ديزل ، زيوت ، وتشحيم. الأدوية عدا ما يصدر بإعفائه

روحية ، مشروبات كحولية.	قرار من الوزير. زيوت نباتية. زيوت وشحوم حيوانية أو نباتية مهدرجة . أسمنت مائي.
-------------------------	--

٥ - تعميم الخصم الضريبي على السلع والخدمات :

نظراً لتعذر إجراء الخصم الضريبي بالنسبة للسلع والخدمات الواردة في الجدولين (١ ، ٢) المرافقين للقانون .

فإنه لإمكان تطبيق نظام " الضريبة على القيمة المضافة "

الشامل يجب تعميم الخصم الضريبي ، بحيث يتضمن :

١- خصم الضريبة السابق سدادها على جميع المدخلات أو

المشتريات من كافة السلع المصنعة محلياً أو المستوردة

- بما فيها السلع التي كانت واردة بالجدول رقم (١)

المرافق للقانون ، والمخصصة للإستخدام المباشر أو

غير المباشر في الإنتاج.

٢- خصم الضريبة على كافة المدخلات السلعية غير

المباشرة الداخلة في إنتاج السلع والخدمات الخاضعة

للضريبة على المبيعات في المراحل المختلفة للتداول .

٣- خصم الضريبة على جميع المدخلات الخدمية الداخلة في إنتاج السلع والخدمات الخاضعة للضريبة على المبيعات في المراحل المختلفة للتداول.

٦ - إتباع التقدير الضريبي الذاتي :

تقوم النظم الضريبية الحديثة وإدارتها على مبدأ " الإلتزام الطوعي" الذي يعنى أن المكلفين يؤدون طواعية ما عليهم من إلتزامات ضريبية ، مع تدخل محدود فحسب من جانب العاملين بالإدارة الضريبية ، ويتحقق ذلك الإلتزام الطوعي عمليا من خلال نظام "الربط الضريبي الذاتي " حيث يقوم المكلفون الذين يتوفر لهم قدر معقول من المشورة من الإدارة الضريبية بحساب إلتزاماتهم الضريبية ، وإستكمال أقراراتهم الضريبية وتقديمها وسداد الضريبة المستحقة إلى الإدارة الضريبية.

ويعد التقدير الذاتي للضريبة أمرا بالغ الأهمية ، لأنه بإنتفاء حاجة العاملين بالضرائب لحساب إلتزامات كل مكلف ثم إخطاره بها ، يمكن للعاملين أن يتفرغوا للتركيز على الأقلية من المكلفين التي تعتبر " مصدر خطر " نظراً لعدم إلتزامها بمسئولياتها الضريبية ، وفي نفس الوقت تتخفف تكاليف الإمتثال الضريبي ، مع تقلص الحاجة إلى التعامل الدائم بين المكلفين والإدارة الضريبية.

وفي دراسة أعدت لمؤتمر الحوار الدولي حول القضايا الضريبية المعنى بالضريبة على القيمة المضافة ، المنعقد في روما في الفترة من ١٥ إلى ١٦ مارس ٢٠٠٥ ، أجريت في ٣١ دولة نامية ، خلصت إلى أن إدارة الضريبة على القيمة المضافة تقوم على مفهوم التقدير الذاتي في ٢٦ دولة منها .

وقد إنتهى المؤتمر المذكور إلى القول أنه : " من المتصور حتى الآن أنه لا يمكن إقامة نظام فعال للضريبة على القيمة المضافة بدون إستخدام التقدير الذاتي؟

وبصفة عامة فإن التقدير الضريبي الذاتي يعد من الأهمية بمكان لكل أنواع الضرائب ، وبصفة خاصة نظام الضريبة على القيمة المضافة.

وفي تصوري أن كافة الظروف مهيأة لإتباع مبدأ التقدير الضريبي الذاتي ، إذا ما تقرر تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل في مصر ، للمبررات التالية:

١- طول الفترة التي مضت منذ تقرير فرض الضريبة العامة على المبيعات بالقانون رقم (١١) من سنة ١٩٩١ حتى الآن (١٨ سنة) ، وبما في القانون المذكور من تطبيق جزئي للضريبة على القيمة المضافة ، مما أعطى لكل من المكلفين والعاملين بالإدارة الضريبية خبرة ممتازة في تنفيذ تطبيق الضريبة المشار إليها .

٢- ما تقوم به إدارة الضرائب على المبيعات في تطبيق مفهوم الفحص الضريبي الإنتقائي "بالعينة" من خلال النظم المميكنة ، وما يتوفر لديها من قواعد بيانات متكاملة عن كافة المسجلين بها ، بإستخدام الحاسب الآلي .

٣- ما قامت به مصلحة الضرائب المصرية من إحكام السيطرة على بيانات كبار الممولين من خلال المركز الضريبي لهم ، ومحاولة إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي ، في سبيل ترتيب وتحليل المعلومات المتوافرة لدى الجهاز الضريبي عن مجتمع الأعمال ، بما يساعد على الإنتقال بالمجتمع الضريبي إلى مرحلة الإلتزام الجبري ، والقضاء على ظاهرتي التهرب الجزئي والكلّي . فضلا عن أن المصلحة بصدد إستكمال السيطرة على منظومة بيانات متوسطي الممولين .

٤- إن ما سبق عرضه في هذه الدراسة من مقترحات ورفع حد التسجيل للمكلفين بالضريبة على القيمة المضافة إلى ٥٠٠ ألف جنيه ، وإخضاع كافة السلع والخدمات للضريبة ، وتقليل فئات الضريبة وجعلها فئتين فقط ، وتحويل الضرائب النوعية إلى ضرائب قيمية ، وتعميم الخصم الضريبي على السلع والخدمات . كل هذا سيساعد بقسط وافر في إمكانية إتباع التقدير الضريبي الذاتي .

ولتدعيم فكرة إتباع التقدير الضريبي الذاتي نرى أن يتضمن قانون الضريبة على القيمة المضافة مايلي :

- ١- إلزام كل مسجل أن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً كل ثلاثة شهور، عن الضريبة المستحقة عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة لها ، وذلك خلال مدة غايتها الشهر التالي لإنقضاء الثلاثة شهور ، مقترنا بسداد الضريبة ، ومرفقا به الكشف التحليلية اللازمة للمبيعات والمشتريات والمردودات والمدخلات والخصم الضريبي ... إلخ .
- ٢- إعتبار الإقرار الضريبي المقدم من المسجل هو أساس ربط الضريبة على القيمة المضافة كأصل عام ، على نحو يمنع معه على مأمورية الضرائب المختصة تعديل إقرار المسجل أو تصحيحه ، إلا في حالات بعينها يحددها القانون.
- ٣- تحديد التزامات الإدارة الضريبية في إتخاذ إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها ، بما يحد من إساءة إستعمال سلطتها التقديرية في هذا المجال ، بغية دعم الثقة بينها وبين الممول المسجل .
- ٤- تبني فلسفة جديدة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين المسجل ومصلحة الضرائب ، إذ تثق المصلحة بأن الممول المسجل سيكون أميناً في الإعلان عن إيراده الحقيقي ، ويثق الممول المسجل في أن المصلحة ستعامله بعدالة وإحترام ، وبذلك يتم

إعتبار الإقرار الضريبي المقدم من الممول هو أساس ربط الضريبة كمبدأ عام .

٥- إعتبار الإقرار الضريبي المقدم من الممول المسجل نهائي وصحيح ، إلى أن يثبت العكس ، وعدم جواز إهدار الدفاتر والسجلات ، دون سند حقيقي لدى مصلحة الضرائب.

(٥) إعفاء الآلات والمعدات والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار المستخدمة في عمليات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية .

وذلك خاصة بالنسبة للصناعات ذات القيمة المضافة الكبيرة ، أو ذات العمالة الكثيفة ، بهدف زيادة الإنتاج وتحديثه وتطويره لإمكانية مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

٢-٣: دور الضرائب في تفعيل تنمية الصادرات المصرية :

أولاً : المعاملة الضريبية الحالية التي تساهم في تفعيل تنمية الصادرات المصرية .

١-٢-٣ : بالنسبة للضريبة العامة علي المبيعات :

١- فرض الضريبة بسعر " صفر " علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج:

حيث تنص المادة (٢) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ علي أن

:

.....

".

ويكون فرض الضريبة بسعر " صفر " علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج ، طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما تنص المادة (٧) من القانون علي أن : " تخضع للضريبة بسعر " صفر " السلع والخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلي خارج البلاد".

ويلاحظ أن المشرع جعل سعر الضريبة المفروضة علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلي خارج البلاد بواقع " صفر " وذلك لتشجيع المنتجين ومؤدي الخدمات علي زيادة معدلات التصدير ، وحتى يتمكن المكلف من خصم الضريبة التي سبق أن سدها علي مدخلات السلع والخدمات ، مما يستحق عليه من ضريبة مبيعات . حيث لا يسري هذا الخصم إذا كانت تلك السلع والخدمات معفاة من الضريبة .

(٢) الخصم الضريبي بالنسبة للصادرات :

أولي المشرع الضريبي عناية خاصة للصادرات ، وذلك بعدم تحميلها بأية أعباء ضريبية ، بالإضافة إلى تمتعها بكافة المزايا الواردة بالقانون ، والتي منها خصم الضريبة السابقة سدادها عليها ، سواء علي السلع النهائية المصدرة أو مدخلاتها .

لذلك إنتهج المشرع أسلوب خضوع الصادرات للضريبة ولكن بسعر " صفر " بمعنى عدم تحصيل الضريبة علي الصادرات ، وفي نفس الوقت يسمح بخصم الضريبة السابق سدادها ، سواء علي المدخلات ، أو بالبيع النهائي.

(٣) رد الضريبة علي الصادرات :

يحظى التصدير باهتمام بالغ من الدولة . لما له من أهمية إقتصادية كبرى ، حيث يعد مصدراً رئيسياً للحصول علي العملات الأجنبية ، كما يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلي التقدم والنمو الإقتصادي ، عن طريق زيادة الإنتاج نتيجة فتح أسواق عالمية جديدة .

وتشجيعاً للتصدير وتنمية الصادرات المصرية ، فقد أخضع قانون الضريبة العامة علي المبيعات الصادرات بسعر " صفر " مما يمكن المصدرين عدم أداء الضريبة علي المخرجات المصدرة ، بالإضافة إلي أحقيتهم في إسترداد الضريبة السابق سدادها علي المدخلات التي إستخدمت في إنتاج المخرجات المصدرة .

ولذلك تنص المادة (٢٣) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ علي أنه :

" في حالات التصدير ، إذا كانت الضريبة الواجبة الخصم أكبر من الضريبة المستحقة علي مبيعات المسجل ، علي المصلحة رد الفرق ، وفقاً للإشتراطات والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الطلب ."

وتنص المادة (٣١) من القانون علي أن :

" ترد الضريبة طبقاً للشروط والأوضاع والحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ، في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب في الحالتين الآتيتين :

١- الضريبة السابق تحصيلها علي السلع التي يتم تصديرها ، سواء صدرت بحالتها أو دخلت في سلع أخرى .

-٢

.....
"

وتنص المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون علي أنه :

" مع مراعاة أحكام المادتين (٣) و (١٩) من هذه اللائحة في حالة زيادة مقدار الضريبة المستحقة للمسجل نتيجة التصدير ، عن الضريبة المستحقة علي مبيعاته ، خلال الفترة الضريبية ، فله أن

يطلب من المصلحة رد الفرق بين مستحقاته من الضريبة علي مدخلاته في السلع المصدرة ، والضريبة المستحقة علي مبيعاته عن الفترة الضريبية المقدم عنها إقراره الشهري ، وذلك بعد التأكد من إستيفاء الشروط الواردة بالمادة (٣) من اللائحة .

وللمسجل الذي يقتصر نشاطه علي التصدير وحده أن يطلب من المصلحة رد الضريبة السابق تحميلها علي قيمة مدخلات إنتاجه ومشترياته بغرض التصدير ، في حدود إقراره ، وبإتباع الإجراءات المقررة في هذه اللائحة وعلي المصلحة رد الفروق المشار إليها في موعد غايته ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب مؤيداً بالمستندات " .

وتنص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية للقانون علي أنه :

" علي المصدر عند قيامه بتصدير سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام المادة (٢) من القانون ، إتباع الإجراءات الجمركية المقررة ، والإحتفاظ بالمستندات المتعلقة بالصفة والمستندات الدالة علي تمام التصدير بما في ذلك شهادة الصادر من الجمرك المختص ، أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .

ويجوز أن يتم التصدير عن طريق طرف آخر ، بشرط تقديم المستندات المتعلقة بالتصدير ، والشهادة المشار إليها في الفقرة السابقة ، وذلك خلال فترة الإقرار المقدم من المسجل " .

ويشترط لرد الضريبة علي السلع التي يتم تصديرها للخارج ، طبقاً للمادة (١٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ، توافر الشروط التالية :

- ١- أن تكون السلع قد تم شراؤها من مسجل ، وأن يكون لدى المشتري فاتورة ضريبية .
- ٢- ألا تكون السلعة مستعملة .
- ٣- أن تكون السلع قد تم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك .
- ٤- علي طالب الرد أن يرفق مع طلبه المستندات الدالة علي التصدير والفاتورة الضريبية ، وأن يحتفظ بسجل يقيد فيه بيانات السلع المصدرة ، ورقم شهادة الصادر وتاريخ التصدير .
- ٥- يجوز لمصلحة الجمارك في الحالات التي يتم فيها الإتفاق مع المصلحة " المبيعات " أن ترد الضريبة علي السلع المصدرة ، وعلي السلع المستوردة المعاد تصديرها للخارج ، سواء بحالتها أم إستخدمت في مصنوعات محلية مصدرة إلي الخارج ، وذلك وفقاً للإجراءات الجمركية في شأن البضائع المصدرة .

وفي جميع الأحوال لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بذات الفئة والقيمة التي كانت سارية وقت السداد ، علي ما تم تصديره بالفعل .

ويكون رد الضريبة السابق تحصيلها عن السلع المصدرة بمعرفة مصلحة الجمارك خصماً علي حساب المصلحة " .

٣-٢-٢: بالنسبة للضريبة الجمركية :

(١) عدم خضوع الصادرات للضريبة :

تحصل الضريبة الجمركية علي السلع التي تجتاز الحدود عند إستيرادها أو تصديرها ، وهي تفرض إما لأغراض مالية لتوفير الإيرادات للخزانة العامة ، أو لأغراض إقتصادية إذا ما استخدمت كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني .

وتعتبر الضريبة الجمركية ضريبة غير مباشرة تصيب أصنافاً معينة من السلع بمناسبة عبورها حدود الدولة دخولاً أو خروجاً ، ويتحمل المستهلك المحلي عبئها ويؤديها في صورة زيادة في ثمن السلع المستوردة، وإن كانت الصادرات تخرج عن هذا النطاق لأنها لا تستهلك محلياً ، وقد لا تفرض عليها الضريبة لتشجيع التصدير .

فالمادة الخامسة من قانون الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته تنص علي : " خضوع البضائع التي تدخل أراضي جمهورية مصر العربية للضريبة علي الواردات ، وتستحق الضريبة بمجرد عبور البضائع للخط الجمركي ، ولكن لا يتم تحصيلها إلا بمناسبة الإفراج عنها ، وعند إتمام الإجراءات الجمركية عليها .

أما بالنسبة للبضائع التي تخرج من أراضي الجمهورية ، فإنها لا تخضع للضرائب الجمركية ، إلا ما ورد بشأنه نص خاص " .

(٢) السماح المؤقت وإسترداد الضريبة الجمركية :

حيث صدر القانون رقم (١٥٧) لسنة ٢٠٠٢ في ٢٠ يونيه ٢٠٠٢ ، ويقضي في المادة الأولى بأن : " يستبدل بنصوص المواد (٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣) ، من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ ، النصوص الآتية :

المادة (٩٨) :

" تعفي بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة بقصد تصنيعها ، وكذا مستلزمات إنتاج السلع المصدرة ، والأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها .

ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية والوزير المختص بالتجارة الخارجية ، يبين الحالات والشروط والإجراءات التي يتم فيها الإعفاء المؤقت ، مقابل إيداع تأمين أو ضمان لقيمة الضرائب والرسوم المستحقة ، والحالات التي لا يتم فيها إيداع التأمين أو الضمان .

كما تعفي هذه المواد والأصناف من القواعد الإستيرادية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالإستيراد .

ويجوز التصرف في المواد والأصناف المذكورة في غير الأغراض التي إستوردت من أجلها بعد إستيفاء القواعد الإستيرادية ،

وسداد الضرائب والرسوم المستحقة في تاريخ دخول هذه المواد والأصناف إلى البلاد ، مضافاً إليها ضريبة إضافية بواقع (٢%) شهرياً من قيمة الضرائب والرسوم المستحقة عن كل شهر تأخير .

وعلي المستورد بإشراف مصلحة الجمارك تقديم جرد سنوي مستوف إليها تبين فيه المواد التي تم التصرف فيها في غير أغراضها ، وتتم تسوية المبالغ المستحقة عليها ، طبقاً لأحكام الفقرة السابقة .

وفي غير الأحوال المنصوص عليها في الفقرات السابقة من هذه المادة ، يستوجب التصرف في تلك المواد والأصناف في غير الأغراض التي إستوردت من أجلها دون الرجوع إلى مصلحة الجمارك سداد الضرائب والرسوم المستحقة في تاريخ دخول هذه المواد والأصناف إلى البلاد ، مضافاً إليها ضعف الضريبة الإضافية المنصوص عليها في هذه المادة.

ويرد التأمين أو الضمان المشار إليه فوراً بنسبة ما تم نقله من المصنوعات والأصناف بمعرفة المستوردين ، أو عن طريق الغير إلى منطقة حرة ، أو تصديرها إلى خارج البلاد ، أو بيعها إلى جهات تتمتع بالإعفاء الكلي من الضرائب والرسوم ، أو سددت عنها الضرائب والرسوم وفقاً لأحكام هذه المادة ، وذلك خلال سنتين من تاريخ الإفراج ، فإذا انقضت المدة دون إتمام ذلك ، أصبحت تلك الضرائب والرسوم واجبة الأداء ، ويجوز إطالة هذه المدة لمدة أو

لمدد أخرى ، بما لا يتجاوز سنتين، بقرار من وزير المالية أو من ينيبه .

ويرد ما يوازي قيمة الإعفاء الجزئي من الضرائب والرسوم المستحقة على المنتج النهائي أو الصنف المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة إذا تم البيع لجهات تتمتع بإعفاء جزئي .

ويصدر بالقواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ولنظم رد التأمين أو الضمان المشار إليه ، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية والوزير المختص بالتجارة الخارجية" .

المادة (١٠٢) :

" ترد الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات التي تتحملها المواد الأجنبية التي إستخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة ، بشرط نقلها إلى منطقة حرة ، أو إعادة تصديرها ، أو بيعها لجهات تتمتع بالإعفاء الكامل من هذه الضرائب والرسوم ، في مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ الإفراج ، ويجوز إطالة المدة لمدة أو لمدد أخرى بما لا يجاوز سنتين بقرار من وزير المالية أو من ينيبه .

ويرد ما يوازي قيمة الإعفاء الجزئي من الضرائب والرسوم ، إذا تم البيع لجهات تتمتع بالإعفاء الجزئي .

ويتم الرد مباشرة بعد النقل إلى منطقة حرة ، أو إتمام التصدير ، أو البيع في الحالات المشار إليها ، وذلك في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديم ما يفيد ذلك .

ويجوز بموافقة وزير المالية فتح حساب خاص لهذا الغرض في أحد البنوك التجارية ، تودع ثبته نسبة من الحصيلة الواردة بنظام الدروباك".

المادة (١٠٣) :

" تحدد القواعد والإجراءات المنظمة لرد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى على المواد الأجنبية الداخلة في إنتاج السلع المصدرة ، والعمليات الصناعية التي تتم عليها ، ونسبتها والشروط اللازمة لذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على عرض وزير المالية والوزير المختص بالتجارة الخارجية" .

ومما لا شك فيه أن تعديل المواد (٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣) من قانون الجمارك يقضي على المعوقات التي كانت تعترض تنمية الصادرات المصرية ، ويهدف إلى تيسير الإجراءات الخاصة بالتصدير ، كما أنه يحقق المكاسب التالية للمصدرين :

١- تضمن تعديل المادة (١٠٢) من قانون الجمارك ، رد جميع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة ، لتطهير السلع

المصدرة من جميع الضرائب والرسوم ، بما يرفع من قدرتها التنافسية .

٢- أضيف إلى المادة (٩٨) من قانون الجمارك " المعدلة" مستلزمات

إنتاج السلع المصدرة ، وبذلك أصبحت العبوات ومواد التعبئة والتغليف خاضعة لنظام السماح المؤقت . والأهم من ذلك أن مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وشتلات وأسمدة كيماوية ومبيدات وغيرها أصبحت خاضعة لنظام السماح المؤقت .

٣- إلغاء عقوبة الحبس بسبب التصرف في المواد والأصناف المستوردة، بقصد إصلاحها أو تكملة صنعها .

٤- إلغاء شروط العينية ، بمعنى أن الجمارك لم تكن توافق علي رد الضرائب والرسوم والضمانات إلا إذا أثبت المصدر استخدام الخامات المطالب برد ضرائبها ورسومها في المنتجات المصدرة فإذا إكتشفت الجمارك أن المصدر إستخدم خامات سدد عنها ضرائب ورسوم بنظام الوارد النهائي مثلاً فلا توافق علي رد الضرائب والرسوم .

كما ترتب علي إلغاء هذا الشرط أن أصبح نظام رد الضريبة مقنناً بعد أن كان لا يستند إلي قانون ، وإنما مجرد توجيهات لمجلس الوزراء . وكما هو معروف فإن هذا النظام يسمح برد الضرائب والرسوم المستحقة علي الخامات الداخلة في تصدير أي منتج ، دون الارتباط بأن يكون المصدر ذاته هو

الذي قام بسدادها ، وهو نظام يخدم صغار المصدرين الذين يشترون خامات أجنبية الصنع من السوق المحلية ، وكانوا لا يستطيعون رد الضرائب والرسوم عنها عند تصدير منتجاتهم .

٥- مد مهلة إعادة التصدير إلى سنتين بعد أن كانت سنة واحدة ، وكان المصدر يضيع الوقت الكثير في عملية تجديد إذن الإفراج ، ويسدد مقابل تجديد قد لا يتناسب مع باقي الرصيد بهذا الإذن .

ثانياً : الإقتراحات الواجب الأخذ بها لتساهم في تفعيل تنمية الصادرات المصرية :

(١) يقترح إعتبار نشاط التصدير إلى خارج مصر من أهم الأنشطة الإستثمارية والتي تستوجب الرعاية والتشجيع، ولذلك يقترح إعفاء الأرباح التي يحققها أي ممول، سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً من الضريبة علي دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة علي أرباح الأشخاص الاعتبارية بحسب الأحوال، عما يحققه من أرباح ناتجة عن عمليات التصدير، وبالتالي رفع القدرة التنافسية وتنمية الصادرات .

إذ أن الأمر يتطلب بإعتبار أن التصدير مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصدر توفير الموارد اللازمة لتنمية الصادرات، حتي ولو تم ذلك علي حساب الخزانة العامة للدولة لفترة من الوقت ، وحتى لو أدى ذلك إلي تقديم دعم نقدي مباشر

للتصدير ، بما لا يتعارض مع إلتزامات مصر في إطار
الاتفاقيات الدولية ، أسوة بما إنتهجتة العديد من الدول ، وبهدف
مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

(٢) لما كان للجمارك أهمية محورية بالنسبة للتصدير ، حيث أن ٤٥%
من مدخلات الإنتاج في مصر مستوردة، وتشكل تكلفة الإستيراد
نحو ٣٠% من تكلفة المنتج. الأمر الذي يتطلب إعفاء مستلزمات
الإنتاج وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف المستخدم في عمليات
الإنتاج للتصدير من الضرائب والرسوم الجمركية ، بهدف تشجيع
وتتمة الصادرات .

(٣) تشجيع إنتشار التجارة الإلكترونية :

تعتبر التجارة الإلكترونية ذات أهمية كبرى، وتتمثل هذه الأهمية
في الآتي:

أ - تعد وسيلة متميزة وغير مسبقة للوصول إلي أسواق العالم
جميعاً في وقت واحد بأقل النفقات ، حيث تساعد البائعين علي
تخطي حواجز المسافات والوصول إلي أسواق بعيدة ومتنوعة
ومتعددة ، كما تساعد المشتريين علي التمتع بنفس الخواص
بالوسيلة ذاتها وفي الوقت نفسه ، كما أنها تساعد أيضاً علي
تخطي حواجز الزمن والتعامل مع العملاء علي مدار الساعة .
وهي بذلك تعتبر تطبيقاً حقيقياً لفكرة العولمة ، وأن العالم ما هو
سوي قرية صغيرة لا تتقيد بحواجز المكان ولا الزمان ، وهي

توفر بذلك فرصاً وإمكانيات لا نهائية لعرض السلع والخدمات من المكان نفسه لكل الناس ، بدون التقيد بحدود الحيز أو المسافة أو الوقت ..

ب - تعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الإتصال الإلكتروني المباشر بينهم ، وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات ، كما أنها توفر النفقات العامة والإدارية ومصاريف الإتصال وغيرها .

ج - تؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ومشتريين ، كما تعمل على ترشيد القرارات التي يتخذها كل منهم ، بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب ، وبطريقة منسقة ودقيقة .

د - تساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية ، ومنع الأخطاء وتخفيض التكاليف وبالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع ، وزيادة الربحية .

هـ - تساعد الشركات على إتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم

والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من المواد وموارد التصنيع، والتوقيت المحدد "Just in time" وإدارة الجودة الشاملة... إلخ .

و - إن التجارة الإلكترونية تحدث تغييراً شاملاً في قطاع الأعمال ، حيث ينتقل من إقتصاد صناعي يحكمه الإنتاج الميكانيكي إلى إقتصاد معلوماتي بدون حدود سياسية أو جغرافية ، يكون فيه العنصر الثقافي هو المصدر الأساسي للقيمة المضافة ، حيث يتم استخدام التقنية الحديثة في الصناعة والتجارة والخدمات ، وسيكون ذلك هو المدخل الرئيسي لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية ، والتعامل والتفاعل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين .

ز - تعتبر بوابة التصدير ، حيث أنها تجتاز كل الحواجز التي تحد من إنطلاق التجارة بين الدول ، وبذلك يمكنها زيادة حجم الصادرات والمبيعات الدولية للسلع والخدمات بسرعة كبيرة .

ويمكن أن تقوم الضرائب بدور بارز وملمس في تشجيع إنتشار التجارة الإلكترونية ، وإن كان في واقع الأمر أن المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية ما زالت مشكلة لم تحسم بعد في العالم كله ، إذ أن هذه التجارة تثير العديد من المشكلات الضريبية في كل أنواع الضرائب ، الجمركية منها والضريبة علي المبيعات وضرائب الدخل.

ولذلك اختلفت وجهات النظر حول المعاملة الضريبية المتعلقة بالصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، وإتجهت إلي اتجاهات عديدة منها^(١):

الاتجاه الأول : ينادي بضرورة إلغاء كافة أنواع الضرائب والرسوم المفروضة أو التي تفرض علي السلع والخدمات والصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت ، من خلال التجارة الإلكترونية ، وذلك رغبة في تحرير هذه التجارة من جميع المعوقات والقيود التي قد تحد من إنتشارها وزيادة حجم عوائدها .

الاتجاه الثاني : ينادي بضرورة فرض الضرائب علي السلع والخدمات والصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية ، تحقيقاً للمساواة والعدالة بينها وبين السلع التي تتم بإستخدام الأساليب التقليدية . مع مراعاة توفير التحفيز المناسب لوسائل التجارة الإلكترونية ، وتسهيل الإجراءات المتبعة في فرض

(١) دكتور / جلال الشافعي : التجارة الإلكترونية والضرائب ، مجلة البحوث التجارية التي تصدرها كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، العدد الثاني ، يولييه ٢٠٠٢ ، المجلد الرابع والعشرون ، صفحات ١٦ - ١١٥ .

الضرائب ، حتي يساعد ذلك علي نمو حجم التجارة الإلكترونية

الإتجاه الثالث : يري أنه :

• بالنسبة للسلع والخدمات والصفقات التي تم من خلال التجارة الإلكترونية عبر المنافذ الجمركية ، فيجب أن تعامل معاملة السلع والخدمات والصفقات التي تتم من خلال التجارة التقليدية .

• وبالنسبة للسلع والخدمات والصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت من خلال التجارة الإلكترونية ، ويتم تسليمها إلكترونياً ، فإن الأمر يقتضي عدم فرض أية ضرائب عليها ، وذلك من أجل تشجيع التعامل بالتجارة الإلكترونية ، ولصعوبة فرض الضرائب عليها ، وصعوبة تسجيل وحصر المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت.

الإتجاه الرابع : يري أنه :

• عندما تكون التجارة الإلكترونية وسيلة لتبادل السلع والخدمات والصفقات التي يتم تداولها بالطريقة العادية التقليدية ، فليس هناك داع لتغيير التشريع الضريبي ، لأن

التشريع العادى سوف يحكم تحصيل الضرائب على تلك السلع والخدمات والصفقات .

- وعندما تكون السلع المتداولة يتم توريدها من صاحب نشاط إلى صاحب نشاط آخر من خلال التجارة الإلكترونية ، فإن تحصيل الضرائب المستحقة على هذه السلع يمكن أن يتم باستخدام ميكانيزم التكاليف العكسي " أي يلتزم المستفيد بسداد الضرائب المستحقة للإدارة الضريبية بدلاً ممن قام بالتوريد " .

الإتجاه الخامس : يري تحديد فترة سماح ، يتم فيها إخضاع السلع والخدمات والصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية للضرائب بسعر " صفر " إلى أن يوضع حل فني لمشكلة المعاملة الضريبية لتلك السلع والخدمات والصفقات .

وفي إعتقادي - كراي شخصي خاص - أنه لإستخدام الضرائب كوسيلة لتشجيع إنتشار التجارة الإلكترونية في مصر . ومع الأخذ في الإعتبار مراعاة تنمية الصادرات المصرية ، والمحافظة على الصناعة المحلية وتحديثها ، وما تحتاج إليه الخزانة العامة للدولة من أموال وعملات أجنبية . فإنني أري أن تكون المعاملة الضريبية في مصر للسلع والخدمات والصفقات التي تتم من خلال التجارة

الإلكترونية الخارجية ، عبر شبكة الإنترنت العالمية ما بين التجار المصريين أو المقيمين في مصر أو المنشآت التجارية المصرية والموردين أو العملاء في الخارج في كافة أرجاء العالم ، حيث تكون هذه الصفقات في صورة صادرات أو واردات .

بحيث تخضع هذه الصفقات والأرباح الناتجة عنها للضرائب التالية^(١):

(١) تخضع الأرباح الناتجة عن الصفقات المشار إليها أساساً للضرائب علي الدخل . وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

مع مراعاة الإعفاءات المقررة للتصدير والتصنيع والاستثمار . وفي تصوري بصفة مبدئية أن الدولة التي يوجد بها البائع هي صاحبة الحق في فرض الضريبة علي الدخل وعلي الأرباح التي تنتج من الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية .

(٢) بالنسبة للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية الخارجية ، فإنها إما أن تكون في صورة صادرات أو واردات ، وهي تخضع أساساً للضريبة الجمركية والضريبة العامة علي المبيعات .

(١) دكتور / جلال الشافعي : العولمة الاقتصادية ، الأثر علي الضرائب في مصر ، كتاب الأهرام الإقتصادي ، العدد ١٦٩ الصادر في أول نوفمبر ٢٠٠٢ .

وسنحاول مناقشة مدى خضوع هذه الصفقات لكل من
الضريبتين المذكورتين :
(أ) بالنسبة للضريبة الجمركية :

• فيما يختص بالصادرات : تنص المادة الخامسة من قانون
الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ . وتعديلاته علي أن البضائع
التي تخرج من أراضي الجمهورية لا تخضع للضرائب
الجمركية ، إلا ما ورد بشأنه نص خاص .

• وفيما يختص بالواردات : فطبقاً للمادة الخامسة من قانون
الجمارك تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية
للضريبة علي الواردات .

وتستحق الضريبة بمجرد عبور البضائع للخط الجمركي ،
ولكن لا يتم تحصيلها إلا بمناسبة الإفراج عنها ، وبعد إتمام
الإجراءات الجمركية عليها .

وطبقاً للمادة (٢٢) المعدلة من قانون الجمارك " تكون القيمة
الواجب الإقرار عنها للأغراض الجمركية في حالة البضائع الواردة ،
هي قيمتها الفعلية مضافاً إليها جميع التكاليف والمصروفات الفعلية
المتعلقة بالبضائع حتي ميناء الوصول إلي أراضي الجمهورية ، وإذا
كانت القيمة المحددة بنقد أجنبي فتقدر علي أساس سعر الصرف
المعلن من البنك المركزي في تاريخ تسجيل البيان الجمركي " وفقاً
للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية " .

وفي الواقع أن الضريبة الجمركية لنقل المنتجات أو البضائع من خلال شبكة الإنترنت تمثل تحدياً حقيقياً لتنمية التجارة الإلكترونية ، فلا توجد لشبكة الإنترنت تقسيم جغرافي محدد وواضح لإنقال البضائع مثل ما هو موجود من واقع التجارة الدولية التقليدية .. وفي حين أنه قد يكون ممكناً تحديد الضريبة الجمركية للبضائع المطلوبة من خلال شبكة الإنترنت والتي يمكن نقلها بواسطة البحر أو الجو ... إلا أنه ستكون هناك صعوبة حقيقية لتحديد هذه الضريبة والتحكم فيها ، إذا كانت البضائع يتم نقلها إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت ، مما يحتاج إلي رقابة وإجراءات دقيقة لمتابعة هذه الصفقات .

(ب) بالنسبة للضريبة العامة علي المبيعات :

- فيما يتعلق بالصفقات التي يتم تصديرها للخارج من خلال التجارة الإلكترونية الخارجية ، فإنها تخضع للضريبة العامة علي المبيعات بسعر " صفر " طبقاً للمادة (٢) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ ، وذلك بهدف تشجيع التصدير .
- وفيما يتعلق بالصفقات المادية المستوردة من الخارج التي يتم تنفيذها من خلال التجارة الإلكترونية ، ويتم دخولها عبر المنافذ الجمركية ، فإنها تخضع للضريبة العامة علي المبيعات حيث تستحق الضريبة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، وتحدد قيمتها

بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية ، مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة علي السلعة ، ويكلف المستورد بتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب، وذلك طبقاً للمادة (١٢) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١.

وبالنسبة للصفقات المستوردة التي يتم تنفيذها من خلال التجارة الإلكترونية ويتم تسليمها إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت دون مرورها علي المنافذ الجمركية ، فإنها تخضع للضريبة العامة علي المبيعات بتحقيق واقعة بيع السلع ، إلا أنها تحتاج إلي إجراءات دقيقة لمتابعتها . ومنع تهريبها من الخضوع للضرائب .

٣-٣ : دور الضرائب في تفعيل تشجيع الإستثمار :

أولاً : المعاملة الضريبية الحالية التي تساهم في تفعيل تشجيع الاستثمار :

يعتبر الاستثمار هو المدخل الطبيعي للتنمية الإقتصادية ، ومن أهم المقومات التي تقوم عليها تنمية الصادرات ولذلك تسعى الدولة إلي جذب الإستثمارات بما لها من تأثير علي التنمية الإقتصادية ، وتحقيق عوائد إجتماعية بما تضيفه من صادرات وإنتاج وإحلال محل

الواردات ، وتوفير عملة أجنبية ، وتوظيف وجذب التكنولوجيا الحديثة ، ومواجهة الأزمات المالية .

وتعد الضرائب من الوسائل الهامة في تشجيع وتنشيط الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية ، بغرض زيادة الإنتاج والتصدير ، حيث تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في تحديد قرارات الإستثمار ، بما تمنحه من إعفاءات ومزايا ضريبية كحوافز في جذب الإستثمارات إلى الدولة ، لما توفره للمستثمر من دخل إضافي يتمثل في مقدار الضرائب التي يعفي من أدائها ، من مزاويلته للنشاط في الدولة .

ومن المواد التي تساهم في تشجيع الإستثمار ما ورد في قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وهي:

(أ) المادة (٣١) التي تعفي من الضريبة كلاً من :

- ١- أرباح منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضي ، وذلك لمدة عشر سنوات إعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط .
- ٢- أرباح منشآت الإنتاج الداجني وتربية النحل وحظار تربية المواشي وتسمينها ، ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك ، وأرباح مشروعات مراكب الصيد ، وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط .

٣- ناتج تعامل الأشخاص الطبيعيين عن إستثماراتهم في الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية

٤- ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من :

- عوائد السندات وصكوك التمويل علي إختلاف أنواعها المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية التي تصدرها الدولة أو شركات الأموال .
- التوزيعات علي أسهم رأس مال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم .
- التوزيعات علي حصص رأس المال في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وشركات الأشخاص ، وحصص الشركاء وغير المساهمين في شركات التوصية بالأسهم .
- التوزيعات علي صكوك الإستثمار التي تصدرها صناديق الإستثمار .

٥- العوائد التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون عن الودائع وحسابات التوفير بالبنوك المسجلة في جمهورية مصر العربية ، وشهادات الإستثمار والإدخار والإيداع التي تصدرها تلك البنوك ، وعن الودائع وحسابات التوفير في صناديق البريد ، وعن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي .

٦- الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات إبتداء من تاريخ مزاولة النشاط ، أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ..."

(ب) المادة (٥٠) من القانون التي تعفي من الضريبة كلاً من :

١- أرباح وتوزيعات صناديق الإستثمار المنشأة وفقاً لقانون رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ . وعائد السندات المقيدة في الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية .

٢- ناتج التعامل الذي تحصل عليه أشخاص إعتبارية مقيمة عن استثماراتها في الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية .

٣- العوائد التي تحصل عليها الأشخاص الإعتبارية عن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي أو الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها .

٤- التوزيعات والأرباح والحصص التي تحصل عليها أشخاص إعتبارية مقيمة مقابل مساهمتها في أشخاص إعتبارية مقيمة أخرى.

٥- أرباح شركات إستصلاح أو إستزراع الأراضي لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج

حسب الأحوال وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٦- أرباح شركات الإنتاج الداجني وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها وشركات مصايد ومزارع الأسماك لمدة عشر سنوات من تاريخ مزاولة النشاط .

ولا شك أن هذه الإعفاءات الواردة بالمادتين (٣١ ، ٥٠) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، تساهم بقسط وافر في تشجيع الإستثمار الذي يعد محورياً هاماً لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية .

إلا أنه من الملاحظ أن القانون (٩١) في (المادة الثالثة) نص علي إلغاء المواد أرقام (١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦) من قانون ضمانات وحوافز الإستثمار الصادر بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، والتي تنص علي الآتي:

المادة (١٦) : "تعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري

والصناعي ، أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها ، وذلك لمدة خمس سنوات، تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط

ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت

التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة ، والمجمعات العمرانية الجديدة . والمناطق النائية التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس

مجلس الوزراء ، وكذلك المشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية " .

المادة (١٧) : "تعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري والصناعي ، أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح الشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم ، وكذا أنصبة الشركاء فيها ، يستوي في ذلك أن تكون منشأة خارج هذا الوادي أو منقولة منه ، وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط .

ويصدر بتحديد المناطق التي يسري عليها النص قرار من مجلس الوزراء " .

المادة (١٨) : : تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ، والتي تزاول نشاطها في المجالات المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون .مدد الإعفاء المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنته في ذلك التاريخ " .

المادة (١٩) : " في تطبيق أحكام المواد السابقة تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، حتي نهاية السنة المالية التالية لذلك .
وعلي الشركة أو المنشأة إخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ " .

المادة (٢١) : " يعفي من الضريبة علي أرباح شركات الأموال ، مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع ، وتحدد بسعر البنك المركزي المصري للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة ، وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة ، وأن تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية " .

المادة (٢٢) : تعفي من الضريبة علي إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة، والتي تصدرها شركات المساهمة ، بشرط أن تطرح في إكتتاب عام ، وأن تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية " .

المادة (٢٤) : تعفي الأرباح الناتجة عن إندماج الشركات أو تقسيمها ، أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الإندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني " .

المادة (٢٥) : " تتمتع الشركات والمنشآت الدامجة والمندمجة

والشركات والمنشآت التي يتم تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني إلي أن تنتهي مدد الإعفاء الخاصة بها ، ولا يترتب علي الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أية إعفاءات ضريبية جديدة " .

المادة (٢٦) : " يعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط

التجاري والصناعي ، أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، ناتج تقييم الحصص العينية التي تدخل في تأسيس شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم ، أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، أو في زيادة رأس مالها " .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧

تنص علي أن :

" تسري أحكام هذا القانون علي جميع الشركات والمنشآت ، أيا كان النظام القانوني الخاضعة له ، والتي تنشأ بعد تاريخ العمل به " أي من ١٢ مايو ١٩٩٧ " لمزاولة نشاطها في أي من المجالات الآتية :

١- إستصلاح وإستزراع الأراضي البور والصحراوية أو أحدهما .

- ٢- الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي .
- ٣- الصناعة والتعدين .
- ٤- الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي .
- ٥- النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ، ومحطات الحاويات وصوامع الغلال .
- ٦- النقل الجوي والخدمات المرتبطة به بطريق مباشر .
- ٧- النقل البحري لأعالي البحار .
- ٨- الخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والإستكشاف ونقل وتوصيل الغاز .
- ٩- الإسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل لأغراض السكن غير الإداري.
- ١٠- البنية الأساسية من مياه شرب وصرف وكهرباء وطرق وإتصالات.
- ١١- المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التي تقدم ١٠% من طاقتها بالمجان .
- ١٢- التأجير التمويلي .
- ١٣- ضمان الإكتتاب في الأوراق المالية .
- ١٤- رأس المال المخاطر .

- ١٥- إنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية .
- ١٦- المشروعات الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية .

ويجوز لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وحدود المجالات المشار إليها .

فقد تباينت الآراء وردود الفعل بشأن إلغاء بعض الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين طبقاً لقانون الإستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، وتعديلاته حيث جاء بعض الآراء تعترض على هذا الإلغاء بينما ذهب بعض الآراء الأخرى إلى تأييد هذا الإلغاء وفقاً للاتجاهين التاليين :

الاتجاه الأول : (الإعتراض علي إلغاء الإعفاءات):

يعترض علي إلغاء الإعفاءات المنصوص عليها بقانون ضمانات وحوافز الإستثمار نظراً لأن ذلك سيترتب عليه إحجام غالبية المستثمرين عن تأسيس وتكوين الشركات في المجالات التي ألغيت الإعفاءات الضريبية فيها ، مما سيؤدي إلي عدم خلق فرص عمل جديدة للآلاف من الشباب العاطل ، بالإضافة إلي توجيه الأموال إلي مجالات الإستثمار خارج مصر ، أو إيداعها بالبنوك بفائدة معفاة من الضرائب ، وبالتالي فإن مصلحة الضرائب لن تجني شيئاً يذكر من

جراء إلغاء تلك الإعفاءات حيث أن المستثمر سوف يحجم عن المشاركة في الأنشطة التي تم رفع الإعفاء عنها ، وسوف يكون الخاسر الأكبر هو الإقتصاد القومي .

وعلاوة على ذلك فإن قانون ضمانات وحوافز الإستثمار الذي نص على إعفاءات ضريبية إستقر الوضع عليها ، وكانت أحد أهم أسباب إستقرار مناخ الإستثمار في الفترة الماضية ، بل وأحد مفرداته الحاكمة حيث ساهمت في توطين العديد من الصناعات في المدن والمناطق الجديدة، وإستطاع الإقتصاد المصري أن يقدم من خلالها نموذجاً جيداً لمناخ استثماري موات لحد كبير على مواكبة الإقتصاديات المثيلة في قدرتها على جذب وتوظيف الإستثمار ، حيث مثلت الإعفاءات الضريبية عنصراً حاسماً في خفض تكلفة الإنتاج في مصر ، في الوقت الذي توفر فيه الدول المحيطة عناصر الإنتاج بأسعار لا يمكن منافستها من الأراضي والمرافق والطاقة والخدمات ، مما يعني أن إلغاء الإعفاءات الضريبية لا بد أن ينعكس على الإستثمارات المنتظرة خلال الفترة القادمة.

ومن ناحية أخرى تظهر التجربة أن إلغاء الإعفاءات الضريبية يؤثر سلبياً على جذب الإستثمارات ومعدلات النمو ، فعندما ألغيت الإعفاءات للأنشطة الخدمية في المدن الجديدة أدى ذلك في خلال فترة وجيزة إلى حدوث حالة كساد للإستثمار في المدن الجديدة ، وإنخفضت معدلات الأعمار والتشغيل فيها ، بينما أنه عندما عادت

هذه الإعفاءات نشطت الإستثمارات بوجه عام ، وزادت معدلات التشغيل والجذب السكاني لهذه المدن .

الإنجاء الثاني : (الموافقة علي إلغاء الإعفاءات):

يوافق علي إلغاء الإعفاءات الواردة بقانون ضمانات وحوافز الإستثمار ، وذلك لأنه يساعد علي توسيع قاعدة الممولين المخاطبين بأحكام قانون الضرائب علي الدخل ، كما يعالج الآثار السلبية التي كشفت عنها تجارب العديد من الدول ومن بينها مصر في التوسع في الإعفاءات الضريبية ، ولا سيما وأن القدرة التنافسية للدول في اجتذاب رؤوس الأموال والإستثمارات الخاصة لم تعد تقوم علي ما تقدمه هذه الدول من إعفاءات وتخفيضات ضريبية ، وإنما أصبحت تقوم في المقام الأول علي وجود نظام ضريبي يتسم بفئات مقبولة وقاعدة عريضة ، مع إدارة فعالة وشفافية في التطبيق ، وهو ما يرمي إليه قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ويسعى إلي تحقيقه .

يضاف إلي ذلك أنه لا خوف علي الإستثمار من إلغاء الإعفاءات الضريبية لأن الواقع يؤكد أن نتائج إلغاء الإعفاءات لن تكون أسوأ من أثر وجود هذه الإعفاءات حيث كان أثرها علي الإستثمار صفراً ، ثم إن إلغاء الإعفاءات الضريبية لا يعني أنه لن يكون في مصر حوافز أخرى للمستثمرين ، فإلغاء الإعفاءات سيفتح

باب الحوافز غير الضريبية للإستثمار، ومنها منح الأراضي في المناطق الجديدة بالمجان ، أو الإعفاءات من نسبة أو كل قيمة البنية الأساسية في مناطق أخرى ، أو الإعفاءات من رسوم المحليات في مناطق ثالثة وهكذا ...

وعلاوة علي ما تقدم ، فإنه بالرغم من إلغاء الإعفاءات الضريبية في قانون الضريبة علي الدخل ، إلا أن القانون قد تضمن ستة أنواع من الحوافز وستة أنواع من التسهيلات والتيسيرات الجديدة ، منها إعمال مبدأ أن كل ممول شريف حتي يثبت العكس ، وتسهيلات لإنهاء أكثر من ٦٠ ألف قضية متداولة ، والإبقاء علي إعفاء مشروعات الإستصلاح والإستزراع بالأراضي الجديدة لتنشيط التنمية الزراعية وإعفاء عوائد الأوراق المالية المتداولة بالبورصة ، والإعفاء الكامل لعوائد الإيداعات والودائع والشهادات الإيداعية ، وزيادة الإستثمارات والتوسعات الجديدة وتشجيعها بخصم ٣٠% من الأموال المستثمرة لشراء خطوط إنتاج جديدة ومستلزمات وجعلها واجبة الخصم من وعاء الضريبة ، والإبقاء علي الإعفاءات المقررة بقانون ضمانات وحوافز الإستثمار سارية بالنسبة إلي الشركات والمنشآت التي بدأ سريان مدد إعفائها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك إلي أن تنتهي المدد المحددة لهذه الإعفاءات ، أما الشركات والمنشآت التي أنشأت وفقاً لأحكام القانون فيشترط لتمتعها بالإعفاءات المقررة بذلك القانون أن تبدأ مزاولة نشاطها أو إنتاجها خلال مدة

أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وبالتالي فإنه من غير المقبول أن ترتفع بعض الأصوات لتطالب بالإبقاء علي الإعفاءات الضريبية ضمن القانون الضريبي رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، دون رؤية أوسع لمصلحة الاقتصاد الوطني وتحديات تنشيطه ، دون الالتفات إلي إعتبارات واضحة تؤكد المؤشرات الدولية والمحلية ، حول تراجع دور الإعفاءات الضريبية كعنصر من عناصر تحفيز الإنتاج والاستثمارات الجديدة ، وتقدم عناصر أخرى علي رأسها النفاذ لأسواق كبيرة ، والاستقرار والمناخ الملائم للاستثمار وتكلفة الإنتاج . وبالرغم من أنى من وجهة نظري أؤيد الإتجاه الثاني الذي يطالب بإلغاء الإعفاءات الضريبية الواردة بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، باعتبار أن سياسة الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تحقق النجاح أو الهدف المنشود منها ، وأن التوجه السليم هو ترشيد الإعفاءات الضريبية ، والبحث عن آلية جديدة لتخفيف العبء الضريبي علي المستثمر .

إلا أن موافقتي علي الإلغاء كان يمكن أن تكون مستساغة في ظل الظروف الإقتصادية العادية ، أما في الوقت الحاضر وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد المصري ، فأني أري إعادة النظر في إلغاء الإعفاءات التي كانت واردة بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، في ضوء ما تفرزه آثار الأزمة المالية العالمية علي

الإقتصاد المصري ، من تراجع في معدلات نمو الإستثمار الأجنبي ، أو تراجع في معدلات نمو الإستثمار الخاص ونسبتها إلي الناتج المحلي الإجمالي ، مما يتطلب معالجة ذلك بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية التي كانت واردة بالقانون رقم (٨) وذلك بإجراء تعديل تشريعي يسمح لمجلس الوزراء بإضافة أنشطة أخرى إلي القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ تحصل علي إعفاءات ضريبية ، وفقاً للظروف الإقتصادية والمتغيرات المحلية والعالمية التي تنتج عن آثار الأزمة المالية العالمية .

المراجع :

- ١- دكتور / جلال الشافعي : الموسوعة الحديثة فى المحاسبة الضريبية:
الجزء الأول : مبادئ المحاسبة الضريبية والضريبة على دخل
الأشخاص الطبيعيين (٢٠٠٦)
- الجزء الثانى : المحاسبة الضريبية لأرباح الأشخاص
الإعتبارية (٢٠٠٧)
- الجزء الثالث : المحاسبة الضريبية للضريبة العامة على
المبيعات (٢٠٠٧)
- الجزء الرابع : طرائق وأساليب الفحص الضريبى (٢٠٠٧)
- ٢- دكتور / جلال الشافعي : العولمة الإقتصادية والأثر على
الضرائب، كتاب الأهرام الإقتصادى (٢٠٠٢)
- ٣- مجلة المحاسب التى تصدرها جمعية المحاسبين والمراجعين
المصرية . (٢٠٠٨)
- ٤- مجلة البحوث التجارية التى تصدرها كلية التجارة - جامعة
الزقازيق . (٢٠٠٢)
- ٥- الصحف المصرية : أعداد متفرقة.
- ٦- شبكة الإنترنت "Google"

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : الأزمة المالية العالمية : أسبابها ونتائجها والجهود التي بذلت لتجاوزها
٩	١-١ : الأزمة المالية العالمية وأسبابها
١٨	٢-١ : النتائج التي تترتب على الأزمة المالية العالمية....
٢٢	٣-١ : الجهود التي بذلت لتجاوز الأزمة المالية العالمية...
٢٧	الفصل الثاني : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى ووسائل مواجهتها
٢٨	١-٢ : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى.
٣٠	٢-٢ : آثار الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفى المصرى.....

٤٦	٢-٣ : وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية
٥٥	الفصل الثالث : دور الضرائب في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية في مصر
٥٦	١-٣ : دور الضرائب في تفعيل زيادة الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى وتحديثه وتطويره
١١٥	٢-٣ : دور الضرائب في تفعيل تنمية الصادرات المصرية
١٣٧	٣-٣ : دور الضرائب في تفعيل تشجيع الإستثمار
١٥٢	المراجع

هذا الكتاب

يتناول موضوعاً بالغ الأهمية على مستوى العالم أجمع تحت عنوان

الأزمة المالية العالمية

ودور الضرائب في مواجهتها

الفصل الأول : الأزمة المالية العالمية : أسبابها ونتائجها والجهود التي بذلت لتجاوزها .

الفصل الثاني : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصري ، ووسائل مواجهتها .

الفصل الثالث : دور الضرائب في تفعيل وسائل مواجهة الأزمة المالية العالمية في مصر .

وقد تم عرضه بطريقة تحليلية مفصلة ، للتعرف على الأزمة المالية العالمية التي زلزلت إقتصاد الكثير من دول العالم ، وآثارها على الإقتصاد المصري ، ووسائل مواجهتها ، ودور الضرائب في ذلك .

وأرجو أن يضيف هذا الكتاب جديداً في مجال العلم ، وأن يكون عند حسن ظن المهتمين به .

" والله جلّت قدرته هو الموفق لما فيه الخير والسداد "

رقم الايداع بدارالكتب / ٣٠٩٥ / ٢٠٠٩

تمت أعمال الطباعة

بشركة القصر للطباعة والدعاية والإعلان
٤ ش الأجهوري - ش مصر والسودان حدائق القبة
ت : ٤٨٣٩٨٨٩ ٢

05
54



Bibliotheca Alexandrina



0673472